

الفصل السابع

الفلاحة

الجهود العربية والإسلامية فى الفلاحة :

كانت الزراعة فى البلاد الإسلامية متنوعة الصور ، حتى كاد كل واد أو قرية يكون منفردا بشئ ابتدعه ، فى إقليم أردبيل (بين تبريز وبحر الخزر) - مثلا - كانوا يحرثون الأرض على ثمان من البقر ، لكل اثنين منها سائق ، ولم يكن ذلك لصلاية فى الأرض ، بل لأنها كانت متجمدة . أما بمدينة أبرقوة بفارس فكان أهلها لا يزرعون على البقر ، مع كثرتها فى بلادهم .

والحرث والحراثة ، العمل فى الأرض زرعاً كان أو غرساً ، وقد يكون الحرث نفس الزرع ، ونكر أن الحرث ، قذفك الحب فى الأرض للزراعة ، والحراثة ، الزراع . و(الكراب) فى مرادف الحراثة ، والكرابة ، الحراثة . والكراب ، إثارتك الأرض ^(١) . وفتح الأرض للزراعة يفتحها فلحاً إذا شقها للحرث ، والفلاح ، الأكار لأنه يفتح الأرض أى يشقها وحرفته الفلاحة ، وفى الأساس : أحسبك من فلاحة اليمن وهم الأكرة لأنهم يفتحون الأرض يشقونها ، والفلاح : المكارى تشبيهاً بالأكار ^(٢) .

و(الجوار) الأكار ، وقيل : هو الذى يعمل لك فى كرم أو بستان . و(الأكار) الحراثة والزراع ، والمؤاكرة ، المزارعة على نصيب معلوم مما يزرع فى الأرض ، وهى المخابرة كما مر بنا . وكان يعتنى بتسميد الأرض عناية كبيرة فى جميع البلاد وكانوا يستعملون فى ذلك ما يخرج من روث البقر والغنم وما يخرج من فضلات الإنسان أيضاً . وكان الأول يباع فى العراق بالسابل ، وكان للفضلات الإنسانية قيمة فى البصرة . وكان الناس فى ناحية سيراف ، أى فى مدينتى كران

وأرستان يزرعون النخل فى حفر عميقة حتى لا يظهر من النخلة على وجه الأرض إلا أعلاها . وكان ماء الشتاء يتجمع فى هذه الحفر ، ويروى النخل . وكذلك كان إذا سئل أحد : أين ينبت النخل فى الآبار ؟ أجاب : بأراستان (٣) .

وإذا كانت ظروف الجزيرة العربية لم تسمح للجمهرة الكبرى من سكانها بممارسة الفلاحة إلا أن تغير الظروف الهيكلية للبناء الاجتماعى الإسلامى قد أدى إلى تغير اتجاهات فئات كثيرة من العرب نحو الفلاحة ، إذ أحبوا ومارسوها ، بل وأبدعوا وابتكروا ، ولعل قراءة بسيطة لخطط المقرئى فى الظروف التى أحاطت بالقبائل العربية التى وفدت إلى مصر تبين كيف تغيرت عاداتها وتقاليدها ، إذ يقال أن عبيد الله بن الحباب لما ولاه هشام بن عبد الملك مصر ، قال : ما أرى لقيس (إحدى القبائل العربية الوافدة) فيها حظا إلا لناس من جديلة وهو فهم وعدوان : فكتب إلى هشام ، أن أمير المؤمنين أطل الله بقاءه قد شرف هذا الحى من قيس ونعشهم ورفع من نكرهم ، وإنى قدمت مصر ولم أر لهم حظا إلا أبياتا من فهم ، وفيها كور ليس فيها أحد ، وليس يضر بأهلها نزولهم معهم ، ولا يكسر نلك خراجا ، وهى بلبيس ، فإن رأى أمير المؤمنين أن ينزلها هذا الحى من قيس فليقل " فكتب إليه هشام : أنت وذاك . فبعث إلى البادية فقدم عليه مائة أهل بيت من بنى نضر ومائة أهل بيت من بنى سليم ، فأنزلهم بلبيس وأمرهم بالزرع (٤) .

وقد أدى نجاحهم فى الزراعة وتزايد الخيرات عليهم وانتعاش أحوالهم المعاشية إلى توافد المزيد حتى أصبح بهذه المنطقة الآلاف منهم بعد أن كانوا عشرات .

ومع الأسف فإن عمال الأمويين فى بعض المناطق كانوا يسيئون إلى أصحاب الخراج من الرعايا ، بما يستعملونه من العنف والفساد فى تحصيلها ، فتشاغل الناس عن الزرع فأهملت الأرض ، وزادها إهمالا نشوب الفتن والحروب فى العراق وفارس وسائر أنحاء الدولة الإسلامية . ونقم الناس على حكومتهم وأبطلوا الزراعة نكاية فيهم ولقلة انتفاعهم بها ، فأصبح معظم البلاد خرابا من الإهمال وفيها الضياع

والمزارع ، فلما تولى العباسيون ونشروا لواء العدل ، وأحسنوا معاملة أهل الذمة والموالى ، وأمنوهم على حقوقهم وأموالهم وأرواحهم ، عاد الناس إلى الاشتغال بالزرع وغيره (٥) .

وكان للخلفاء الأولين من بنى العباس عناية كبرى بتأييد الأمن وتعمير البلاد ورعاية أهلها من الذميين والموالى ، فالمنصور كان يتتبع العمال الظالمين ويأخذ أموالهم ، ويستبدل بهم سواهم ويضع ما يأخذه من أموالهم فى بيت مال مفرد سماه بيت مال المظالم وكان يبعث إلى الأطراف يسأل عن أسعار الغلة لئلا يظلم الناس بعضهم بعضا ، ويبحث عن كل ما يقضى به القضاة أو يعمل به الولاة ، وعا يرد إلى بيت المال وعن كل ما يحدث . فإذا رأى الأسعار تغيرت سأل عن السبب ، وإذا شك فى شئ مما قضى به القاضى سأله ووبخه . وبعد أن كان الموالى كالأرقاء فى أيام بنى أمية أصبحوا فى أيام العباسيين هم أهل الدولة وحماة الخلافة ، يوصى الخلفاء بعضهم بعضا برعايتهم وخصوصا آل خراسان فقد أوصى المنصور ابنه المهدي قائلا (٦) : " انظر إلى مواليك ، فأحسن إليهم وقربهم واستكثر منهم ، فإنهم مادتك لشدتك إذا نزلت بك ، وأرضيك بأهل خراسان خيرا ، فإنهم أنصارك وشيعتك الذين بذلوا أموالهم ودمائهم فى دولتك " . وكذلك فعل المأمون وغيره ، وكان المنصور يشغل نهاره فى النظر فى الخراج والنفقات ، ومصلحة معاش الرعية والتلطف معهم مما يؤدي إلى اطمئنانهم وهدوئهم . ومن وصايا لابنه المذكور : " يا بنى لا يصلح السلطان إلا بالتقوى ، ولا تصلح رعيته إلا بالطاعة ، ولا تعمر البلاد بمثل العدل " .

وأدلة عدل الخلفاء العباسيين الأولين وتقواهم ورفقهم كثيرة . فقد كان المهدي يجلس للمظالم فينصف الناس من عماله وقضائه وأهله . وأخبار الرشيد فى العدل أكثر من أن تحصى ، وكان إذا ذكروا الظلم بين يديه بكى (٧) . فكيف لا يستتب الأمن فى ظل هؤلاء ؟ ولماذا لا تخصب الزراعة وتتسع التجارة فى حمايتهم ؟ وكيف لا يتناظر الناس إلى جوارهم والاستهلاك فى خدمتهم ؟ وكيف لا تعمر البلاد فى ظل العدل وهو ميزان نصبه الله بين عباده فلا عمران إلا فى ظله ولا حياة إلا به ؟ ولا

يتم عز للسلطان إلا بالعدل . إذ لا عز للملك إلا بالرجال ، ولا قوام للرجال إلا بالمال ، ولا سبيل إلى المالك إلا بالعمارة ^(٨) .

فى ظل هذه الظروف وجه خلفاء العصر العباسى الأول عنايتهم إلى تشجيع الزراعة ، فنشطوا فى حفر الترع والمصارف وإقامة الجسور والقناطر . وكانت الأراضى الواقعة بين نهري دجلة والفرات من أخصب بقاع الدولة العباسية ، وكانت الحكومة تشرف على إدارتها إشرافا مباشرا وتعمل على تحسين زراعتها وتنمية مواردها . وامتدت فى هذه الأراضى شبكة من الترع والمصارف حتى أصبحت قوية الخصب ، تكثر بها المزارع والبساتين وهى التى أشرنا إليها من قبل، بأرض السواد ^(٩) ، ولكثرة ما بها من الشجر والزرع والخضرة .

ولما كان ماء الفرات لا يكفى لرى أراضى السواد أو يساعد على خصبها ، عمل أبو جعفر المنصور على تنظيم وسائل الإرواء بشق كثير من الجداول والترع ، على حين أمكن الاحتفاظ بماء دجلة لإرواء الأراضى الواقعة على شاطئه الغربى وعلى ساحل الخليج الفارسى ، وأمكن بذلك إرواء جميع الأراضى الممتدة بين الصحراء العربية وجبال كردستان وتحويلها إلى أرض نضرة تدر على أهلها الخير والنعماء . كذلك مد المنصور قناة من دجيل الذى يأخذ ماءه من دجلة وقناة أخرى من كرخايا الذى يأخذ ماءه من الفرات ، ووصلهما بمدينة بغداد فى عقود محكمة بالصاروج (وهو حجر الكلس) والأجر . فكان ماء كل قناة منها يدخل المدينة وينفذ فى الشوارع والدروب والأرباض ، ولا ينقطع صيفا ولا شتاء . كما ساقى هذا الخليفة الماء إلى الكرخ ، فجرى فيها نهر القلائين ، نسبة إلى محلة كبيرة واقعة شرقى الكرخ كان يقلى فيها السمك ، ونهر البزازين ^(١٠) .

وقد عنى خلفاء العصر العباسى الأول بالزراعة وفلاحة البساتين التى قامت على دراسة عملية ، بفضل انتشار المدارس الزراعية التى كان لها أثر كبير فى إنارة عقول المسلمين فتوسعوا فى البحث النظرى ودرسوا أنواع النباتات وصلاحيه التربة لزراعتها ، وأستعملوا الأسمدة المختلفة لأنواع النبات ^(١١) .

وفى العصر العباسى الثانى عنيت الدولة بصيانة السدود والترع وجعلوا عليها جماعة من الموظفين أطلق عليهم اسم المهندسين ، ومهمتهم المحافظة على هذه السدود خشية انبثاق الماء منها ، إذ يكفيه " إيقاع ثلثة يسيرة فى أحد نواحي السد ، ثم يحمل الماء فيتولى كفايته فى الهدم والتخريب ، فربما أفسد فى ساعة أو نهار تعب سنة أو نحوها . وذلك أن هذه السدود تكون من نصب وتراب يقام فى وجوه المياه الجارية عند ضعف جريانها وغاية نقصانها فإذا وردت المياه القوية ، ومنعت من حدودها ، كفى معها اليسير من المعونة حتى تتبعث ويدفع بعضها بعضا وربما كان سبب انبثاق ثقب الماء فأرة يوسعه الماء وينتهى فيه إلى حيث لا حيلة فى سده " (١٢) .

ولم تكن تعرف بالبلاد العربية والإسلامية كلها الأشباح التى يطرد بها الطير عن المزارع ، وهى ليست معروفة اليوم أيضا ، فكان بالعراق أبناء القرامطة هم الذين يطردون الطير من الحقول ، وكانوا يعطون على ذلك أجرا ، فيدفعونه لجماعتهم . أما فى التركستان فى أيامنا " فإن أهل البلاد يعملون على حماية مزارعهم وبساتينهم من الطير بأن يقيموا ربوة من الطين ، ارتفاعها نحو مترين فى وسط كل حقل ، وعلى هذه الربوة صبيان عراة أو أنصاف عراة ، عملهم طول النهار وفى الشمس المحرقة طرد الطيور بأن يصيحوا عليها أو يقدفونها بأكر من الطين ، أو بأن يضربوا طبلا أو وعاء معدنيا قديما ، وفى الصيف عندما ينتشر هؤلاء الصبيان اثنان أو ثلاثة فى كل حقل أو حديقة ، وكل منهم يحاول أن يتفوق على الآخر ، عند ذلك تسود المزارع من الصباح إلى المساء ضوضاء مزعجة ، يكاد الإنسان منها يجن " (١٣) .

وكانت العراق فى القرن الرابع الهجرى لا تزال بلادا تربي البقر وكان الأنباط المقيمون هناك يعرفون بأنهم " فرسان البقر" ولم يتغلب الجاموس فى هذه البلاد إلا لما زادت السبطائح والمستنقعات . وقد جلب العرب الجاموس من الهند ، وهى موطنه الأصلي ، ثم نقل فى عهد بنى أمية من السند إلى بطائح العراق ، بل يذكر أن الحكومة وضعت أربعة آلاف من الجاموس على حدود الشام من الشمال لأن

الناس شكوا من كثرة هجوم السباع عليهم ، وكان الجاموس يعتبر أكبر عدو للأموء .
ثم أن عرب الشام نقلوا هذا الحيوان الذى يحب المستنقعات إلى إيطاليا
والأندلس (١٤) .

وفى كتاب (الفلاحة النبطية) صفحات عديدة تتناول موضوعات مختلفة تتصل
بالفلاحة اتصالا مباشرا ، مما يشير إلى أن مثل هذه الكتابات جاءت لتسد حاجات
قائمة ، فمن ذلك على سبيل المثال (١٥) :

١- إدارة الأراضى المزروعة : واجبات صاحب الملك نحو الأرض والعمل
الذين يعملون فيها .

٢- وكيل إدارة الأرض المزروعة : واجباته نحو المزارعين ، تنفيذ توجيهات
رب العمل .

٣- التسبوء بالتغيرات الجوية : دلائل مأخوذة من تحولات الكواكب السيارة
والنجوم .

٤- كيفية معرفة الزراعات التى تتجح زراعتها فى هذه السنة أو تلك .

٥- الأعمال الزراعية والفصول : تعداد الأعمال التى يجب القيام بها فى كل شهر
من أشهر السنة ابتداء من شهر آذار ، مارس .

٦- ما يجب على المزارع وصاحب الأرض معرفته بالضرورة : عرض نظرى
لحركات الشمس من خلال صور البروج والتأثيرات الناجمة عنها فى عالم الحيوان
والنبات والجماد . الأمراض التى تنتج عنها (أشجار لم تعد تثمر وكروم مصلبة "
بآفة النجوم " أو الاصفرار) ومعالجتها . تغيرات فى طبائع وسلوك وأشكال النبات ،
أهمية الزراعة والمزارعين فى حياة جميع الناس خاصة رجال السلطة . خصوم
المزارعين (نساكا ومتعبدين) .

٧- طبيعة التربة : طعمها المختلف ، أهمية التربة بالنسبة للنبات ، طعمها
ورائحتها المؤذيان ، معالجة كل نوع من أنواع التربة ، الأراضى الكبريتية

والمالحة ، تغيرات ناتجة عن طبيعة التربة وأثرها بالتالى فى الحيوان والنبات والجماد . الأراضى الجافة والأراضى الرطبة وأثرها فى النبات . كيفية معرفة الأرض الجيدة . طبيعة التربة والزراعات الملائمة . أسباب فساد التربة . إلخ .
وإذا نظرنا فى جملة الكتابات العربية الخاصة بالنباتات والزراعة ، فسوف نجد أنها تجلت فيما يلى (١٦) :

- ١- فى المعلومات الأولية التى يفترض أن يعرفها المزارع ، مثل الأرصاد الجوية ، وعلم المناخ ، وعلم المياه ، والاقتصاد ، وإدارة الأراضى الزراعية ، وكل ما يمثله مفهوم امتلاك الأرض (عمارة الأرض) .
- ٢- فى المعلومات الزراعية البحتة ، أى علم التربة ، علم البيئة الزراعية ، الرى ، تمهيد الأرض ، الغرس ، نشر الأسمدة ، إبادة الأعشاب الضارة ، البذار ، تقليم الأشجار ، التطعيم ، تشذيب الكرمة ، الوقاية من الأمراض ، علاج النبات ، جميع الأعمال المتعلقة بالعناية وطرق تحسين الزراعة ، الحصاد وتخزين المحاصيل .

ونحب أن نؤكد أن المعلومات النباتية ليست أقل شأنًا ، إذ أن المؤلفات الزراعية ، بالإضافة إلى مؤلفات علم النبات تشرح لنا كل ما يتعلق بالأشجار المثمرة والحرارية ، الشجيرات ، والنباتات العطرية ، والزيتية ، ونباتات الخضرة أو البقول ، والنباتات البرية ، والقرنيات والزرورع . إلخ يضاف إلى ذلك مجموعة من المعطيات فى الطب والطعام تبين فائدة النبات ، بإمكانها أن تشكل بحثًا فى الاقتصاد الزراعى يكون تتويجا للأعمال الزراعية .

وللعرب مصطلحات فى ترتيب أحوال الزرع ، فهو ما دام فى البذر ، فهو الحب ، فإذا انشق الحب عن الورقة فهو الفرخ والشط ، فإذا طلع رأسه فهو الحقل ، فإذا صار أربع ورقات أو خمسا قيل : كوث تكويثا ، فإذا طال وغلظ قيل " استأسد " ، فإذا ظهرت قصبته قيل " قصب " ، فإذا ظهرت فيه السنبله قيل " سنبل " ثم اكتهل . وأحسن من جميع ذلك وأبلغ قوله عز وجل : (كزرع أخرج شطأه

فأزره فاستغلظ فاستوى على سوقه) . قال الزجاج " أزر الصغار ، الكبار حتى استوى بعضه ببعض " . وقال غيره : (فساوى الفراخ الطوال فاستوى طولهما) ، وقال ابن الأعرابي : اشطأ الزرع ، إذا فرخ (وأخرج شطئه) ، فراخه (فأزره) ، أى أعانه (١٧) .

ولقد أشر وصول العرب إلى شبه الجزيرة الإيبيرية بداية أعمق وأكبر تطور عرفته الزراعة فى هذه البقعة التى كانت قد آلت إلى حالة من التخلف والكساد فى السنين الأخيرة لحكم القوطيين الغربيين جراء اندلاع أزمة عامة أصابت جوانب الحياة كافة ، عقب الازدهار الكبير الذى كانت المنطقة تتمتع به على أيدي الرومان (١٨) .

وعلى الرغم من ذلك ، وجد المستوطنون الجدد أرضا شديدة الخصب كان المؤرخون والجغرافيون العرب قد تغنوا بها فى كتاباتهم ، ولم يمض سوى وقت قصير حتى طور أولئك الوافدون التقنيات الزراعية لسابقيهم ، مضيفين بذلك إلى التراث الزراعى المحلى العميق الجذور معارف جديدة للزراعة التطبيقية فى ميادين الأدوية والطب والنبات ، معارف أحدث جمعها وتطبيقها ثروة زراعية عظيمة فى بلاد الأندلس

ولا بأس من الاعتراف بأن العرب قد اكتسبوا قدرا من تلك المعارف الزراعية بمختلف الطرق ومن شتى المصادر ، أكثرها أهمية المصادر الشرقية ذات الأصل الإغريقى - البيزنطى ، بالإضافة إلى أنه يجب عدم إغفال المعلومات المستقاة من (الفلاحة النبطية) ، فيما بعد ، وهو أول أثر عربى مهم فى ميدان الزراعة ، وكان يعد آنذاك انعكاسا لتراث حضارة ما بين النهرين .

ويعد القرن الرابع الهجرى / العاشر الميلادى ، مطلع الفترة التى بدأ علماء الأندلس فيها بتقديم إضافات علمية أصيلة ، بعد أن تجاوزوا المعرفة المشرقية العباسية ، فإلى جانب النزعة الاستقلالية الجديدة التى أظهرتها كبار الشخصيات إزاء ثقافة المشرق وعلومه ، تضاقرت فى الأندلس آنذاك مجموعة من العوامل والظروف لتشكل نواة ما يسمى بـ " المدرسة الزراعية الأندلسية " التى أصابت أوج ازدهارها

إبان القرنين التاليين ، الخامس والسادس الهجريين / الحادى عشر والثانى عشر الميلاديين (١٩) .

وثمة عامل ذو أهمية بالغة ينبغي أخذه فى الاعتبار لدى التعرض للازدهار الكبير الذى شهدته الأندلس فى الفترة اللاحقة ، هو ظهور الحدائق النباتية أو الحدائق التجريبية التى جرى العمل فيها على أقلمة نباتات جديدة أو على تحسين أنواع نباتات معروفة أخرى فى تربة شبه الجزيرة الأيبيرية بواسطة البنور والجنور والفسائل التى جلبت إلى الأندلس من بقاع نائية فى الشرق الأدنى ، وكان من المعتاد أن يجمع البستانيون فى أسفارهم نباتات غريبة كى يجروا عليها اختباراتهم وتجاربهم فى وقت لاحق (٢٠) .

ثم أصابت مدرسة الزراعة التى قادت فى ما بعد ما سمي " بالثورة الزراعية الأندلسية " أوج ازدهارها فى فترة تاريخية محددة هى فترة السياسة اللامركزية التى انتهجها ملوك الطوائف عقب سقوط الخلافة ، الأمر الذى أحدث توازنا سياسيا واقتصاديا جديدا ، ولقد تضاعفت جهود ، ومعارف ، وأغراض ، مختلفة للتوصل إلى ذلك التطور الزراعي ، أولها حكام رعوا ، جلب النباتات الجديدة لغرض أقلمتها فى جنائنهم الخاصة ، ومستشارون أدرکوا ما للزراعة من دور وأهمية فى بلد مرفه ، ومشرعون وضعوا القوانين الكفيلة بتنظيم ذلك الميدان النامي ، وعلماء فلاحة كانوا فى العموم أناسا ذوى معرفة موسوعية انكبوا فى بحوثهم على التوفيق بين النظرية والممارسة التطبيقية الحية (٢١) .

وبلغت براعة العرب فى الفلاحة أن توصلوا إلى طرق خاصة لاستنباط نبات من آخر ولابن وحشية فى هذا المجال القدح المعلى ، فقد ذكر أنه إذا خلط بزر الكرنب ببذر السلجم - وهو اللفت - وتركا ثلاثة أشهر ثم زرعا خرج البزر كله سلجما ، فإذا أخذ من بزر هذا السلجم وزرع خرج كرنا .

وحكى عنه أيضا انه إذا أحرق النعنع والجرجير فى موضع ند بقرب شجرة أو زرع ، وخلط الرماد بالتراب ، وأضيف إليهما قشر بيض الحمام ، ودفن ذلك فى

الأرض على مقدار دون الشبر ، وصب عليه الماء أربعة أيام ، ثم يسقى على عادة النعنع والجرجير ، أخرج الدلب ^(٢٢) ، فإذا نبت فليحول ويغرس فى موضع آخر ، فإنه يثبت ، وزعم أن ذلك لا يتم إلا أن يكون فى أبريل إذا قارب القمر الشمس ^(٢٣) .

أما ما يستأصل النبات الشاغل للأرض عن الغرس والزراعة ، فقد ذكر ابن وحشية من ذلك أشياء كثيرة ، ثم قال : وأجود ذلك أن يزرع البنج ^(٢٤) فى الأرض التى تتبت فيها هذه الحشائش ، ويسقى الماء ، فإذا كبر وأزهر يقلع ، ويؤخذ الترمس وورق الخلاف ^(٢٥) . فيلقيان على البنج وهو رطب ، ويدق الجميع جملة حتى يختلط ، وينثر منه فى تلك الأرض فإنه يحرق الثيل ^(٢٦) والشوك وجميع الحشائش التى هى أعداء الزرع . قال : أو يسحق الترمس وثمر الطرفاء وورق الخلاف مع أغصانه سحقا ناعما ، ويعتصر ماء البنج الرطب وماء ورق الآس ويخلط الماءان ، ويبل بهما المسحوق يوما وليلة ، ثم يصب على الثيل وعلى أصول الشوك وغير ذلك من الحشائش الدغلة ، فإنه يأكلها ويجففها ^(٢٧) .

ومن الطرق أيضا : أن يعمل معول من نحاس ويحمى بالنار حتى يصير كالجمر ، ثم يغمس فى دم تبس كما يسقى الحديد ، يصنع به ذلك مرارا ، ثم يقطع به الثيل والشوك والعوسج والقصب وغير ذلك من الحشائش الكبار الغلاظ المضرة بالزرع ، فإن كل نبات قطع به لا ينبت بعد ذلك أبدا ، لكنه متى أصاب المعول شيئا من كرم أو نبات ، فإنه يؤذيه . ثم قال : أو تعلق أصول النباتات المضرة بالزراعة والغرس ، ويؤخذ الماء العذب فيغلى فى قدر نحاس غليانا جيدا مرارا ، يوقد عليه بخشب الصنوبر ، ويدق الحثليت ^(٢٨) والخردل والخربيق ^(٢٩) دقا ناعما ، وتضاف إلى الماء ويصب منه وهو حار فى الأصول ^(٣٠) التى قلعت ، فإن نباتها لا يعود أبدا ، أو يلقى الزفت والخمر فى ماء عذب ، ويغلى فى قدر نحاس حتى ينوب الزفت ويصب وهو حار فى تلك الأصول المقلوعة ، ومقدار ما يصب منه فى كل أصل ربع رطل ^(٣١) .

أما ما يقلع من الحلفاء فهو أن يزرع الترمس والخربق فى الأرض التى تظهر فيها ، فإذا انتهيا فى بلوغ غايتهما يقلعان بأصولهما ، ويلقيان على الأرض ، ويضربان بالخشب حتى يتهرا ، ويجرى عليهما الماء ، ويتركان حتى يعفنا ، فإنهما يأكلان أصول الحلفاء وما عداها من الحشائش المضرة . ثم قال : ومن أراد قلع شجرة عظيمة لا يمكن الأكرة (٣٢) قلعها ، فليحفر حول أصلها فإذا انكشف ، صب فيه خلا قد أغلى فيه الزفت ، ثم يطمر بالتراب فإنه يهرئ ذلك الأصل ويفتته ويبيسه ، وإن كان يابسا ، سقط بنفسه (٣٣) .

وارتبطت الفلاحة فى بعض المناطق الإسلامية ببعض العادات والتقاليد التى كان من شأنها زيادة التعاون والترابط وإشاعة أجواء البهجة والفرح ، فعلى سبيل المثال يروى ابن بطوطة أن أهل البلاد الموالية لمكة مثل بجيلة وزهران وغامد يبادرون لحضور عمرة رجب ، ويجلبون إلى مكة الحبوب والسمن والعسل والزبيب والزيت واللوز فترخص الأسعار بمكة ويرغد عيش أهلها ، وتعم المرافق ، ولولا أهل هذه البلاد بعملهم وجهودهم " لكان أهل مكة فى شظف من العيش " . ويذكر أنهم متى أقاموا ببلادهم ولم يأتوا بهذه الميرة أجدبت بلادهم ، ووقع الموت فى مواشيهم . ومتى أوصلوا الميرة أخصبت بلادهم ، وظهرت فيها البركة ونمت أموالهم ، فهم إذا حان وقت ميرتهم وأدركهم كسل عنها ، اجتمعت نساؤهم فأخرجتهم " وهذا من لطائف صنع الله تعالى وعنايته ببلاده الأمين " (٣٤) .

وفى منطقة أخرى ، نجد مدينة (زبيد) ، مدينة عظيمة باليمن ، بينها وبين صنعاء أربعون فرسخا ، وليس باليمن - فيما يقول ابن بطوطة فى وقت زيارته - بعد صنعاء أكبر منها ولا أغنى من أهلها ، واسعة البساتين ، كثيرة المياه والفواكه من الموز وغيره . "كثيرة العمارة بها النخل والبساتين والمياه ، أملح بلاد اليمن وأجملها " و " هى وادى الخصيب " الذى يذكر فى بعض الآثار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لمعاذ فى وصيته : " يا معاذ إذا جئت وادى الخصيب فهول " . ولأهل هذه المدينة سبوت النخل المشهورة ، وذلك أنهم يخرجون فى أيام اليسر

والرطب فى كل سبت إلى حدائق النخل ولا يبقى بالمدينة أحد من أهلها ولا من الغرباء . ويخرج أهل الطرب وأهل الأسواق لبيع الفواكه والحلوات (٣٥) .

وفى الشام ومصر نجد أن طرق الزراعة لم تختلف عبر العصور ، فظلت على ما هى عليه على وجه التقريب ، وكانت الدورة الزراعية فى مصر مرة واحدة فى السنة أى أن الأرض كلها تزرع مرة فى كل سنة ، وذلك على خلاف الشام حيث يراح شطر ويزرع شطر ، ثم يبذل الشطران فى السنة التالية (٣٦) ، بمعنى آخر ، سارت بلاد الشام وفق النظام الذى عرف فى العصور الوسطى " نقلا عن الرومان " باسم " نظام الحقلين " The Two Field Cultivation تجنبا لإجهاد الأرض ومحاولة لتحسين الإنتاج (٣٧) .

تقسم الأرض لما تصلح له من أنواع المحاصيل فى جهات البلاد المختلفة ، وتعد إعدادا معيننا وفق حاجة الزراعة المنتظرة فى المواعيد المعروفة لها ، فمثلا يزرع العدس والحمص ، وهما من المحاصيل الشتوية ، فى أرق الأرض حرثا من الأراضى العالية ، ويزرع تلويقا فى الأراضى الخرس (٣٨) . ويزرع القمح " إثر الباقي والشراقي بالصعيد من نصف شهر بابة إلى آخر هاتور فى العوالى من الأرض التى تخرج بدريا ، وأما البحائر المتأخرة فيمتد وقت الزرع إلى آخر كيهك (٣٩) . ويلاحظ أن فدان القمح ينتج من ٢-٢٠ إردبا ، وينتج الشعير من ٨-٢٠ إردبا ، والحمص من ٤-١٠ أراب ، وينتج العدس ٢٠ إردبا إلى ما تون ذلك ، والكتان ٣٠ شدة (حزمة) ، ومن البنور ست أراب .. وهكذا (٤٠) .

على أنه قد يحدث أن يرتفع المحصول ارتفاعا كبيرا كما حدث فى سنة ٨٠٦هـ - ١٤٠٣م إذ انحسر الماء عن قطعة أرض من بركة الفيوم على عهد السلطان فرج بن برقوق فزرعت شعيرا وجاء محصولها عجيبا فقد أنتج الفدان (٧١) إردبا من الشعير بكيل الفيوم ، وبالكيل المصرى ١٠٠ إردب ، وهذا مصداق قول ابن وحشية فى كتاب الفلاحة : " إن فى مصر إذا زرعا ، يخرج من المد ثلاثمئة مد ، والعلة فى ذلك حرارة هواء بلادهم مع سمن أرضهم وكثرة كدورة ماء النيل " (٤١) .

ومن أمثلة المحاصيل الصيفية : قصب السكر ، ويحتاج إلى " أرض دمتة قد شملها الري وعلاها النيل ، وقلع ما بها من الحلفاء ونظفت ثم برشت بالمقلقات ^(٤٢) ، فإذا أصلحت الأرض وطابت وصارت ترابا ناعما شقت حينئذ بالمقلقات ، ويرمى فيها القصب .. بعد أن تجعل الأرض أحواضا وتبرز لها جداول يصل الماء منها إلى الأحواض ويكون طول كل قطعة من القصب ثلاث أنابيب كوامل وبعض أنبوبة ، ويختار ما قصرت أنابيبه وكثرت كعوبه . ويقال لهذه العملية " النصب " ولا بد للقصب من القطران قبل أن يخلو حتى لا تتطرق إليه الآفات ، كما لا بد من حرق آثار القصب بعد قطعه ثم سقيه وعزقه فينبت قصب يقال له " الحلفة " أو " العقر " ويسمى الأول الرأس ، وينتج فدان القصب من ٤٠-٨٠ أبلوجة ^(٤٣) من العصير . وفدان السميم من إردبين إلى ست أرادب والقطن ٨ قناطير ، فما دون ذلك .. وهكذا ^(٤٤) .

ومن فنون الفلاحة التي برع فيها العرب كذلك ، فلاحه البساتين ، والظاهر أن الشأن الذي كان للبساتين في الحياتين الماضية والحاضرة للشعوب الإسلامية مستقى من فكرة الجنة كما صورها القرآن الكريم الذي يرسم بالتفصيل المستفيض صورة النعيم الذي خص به المؤمنون حتى أن منشى البساتين في المشرق والمغرب اتخذوها نموذجا يحتنونه ، ففيها تجد مروجاً تتخللها جداول ملتفة وأشجاراً تنوء بما تحمل من ثمار ، وأرائك يمكن أن تضطجع فيها للراحة . وليس ثمة زهور وإنما توجد ثروة من أشجار الفاكهة ^(٤٥) .

ولا شك أن الدور الخاصة في العصر العباسي كان لها حدائق داخلية ، ومن المشهور أن فن الطولونيين الذي سيطر على مصر في القرن الثالث الهجري (التاسع الميلادي) كان مرتبطاً بأوثق ارتباط بفن سامرا ، فقد كانت الغرف في دور القسطنطين التي يمكن أن نردها إلى ذلك العهد تفتح على فناء أوسط تحفر فيه حفر محدودة بالأجر يملأ بعضها بالماء وبعضها بالتربة لإنبات المزروعات ، على أن الحضري كان يتميز بنوع مشهود في إنشاء البساتين . فقد نبه الرحالة الفارسي ناصر خسرو الأذهان إلى تلك البساتين التي كانت تزين الشرفات ، وكانت تقوم في قمة دار من

سبعة طوابق آلة للرى تديرها الثيران وتستخدم فى رى أشجار البرتقال والموز وغير ذلك من أشجار الفاكهة كما تروى أصنافا كثيرة من الزهور والنباتات ذات العبير (٤٦) .

ونحن نصادف البساتين - كمثال آخر - فى القرن الثامن الهجرى (الرابع عشر الميلادى) فى ظل الدولة الحفصية بتونس ، فإن الأملاك المترامية الأطراف المعروفة بأبى فهر التى أنشأها المستنصر (٦٤٧-٦٧٥هـ - ١٢٤٩-١٢٧٧) فى جوار هذه القصبه (قرب قرية أرينة الحالية) فيها ملامح مختلفة ترهص بالنوع المغربى المحب للأكدال . ويصف ابن خلدون هذا الأكدال وصفا مسهبا على غير عادته فيقول : إن المرء يصادفه غابة من الأشجار بعضها قد روض حتى غدا خمائل وترك البعض الآخر لينمو فى حرية مطلقة . وكانت أغصان أشجار الليمون والبرتقال تتعانق مع أغصان السرو على حين كان الأس والياسمين من تحتها يبتسم للزئبق . وفى وسط هذه الحراج بستان فسيح تحيط به بحيرة ممتدة الأفق حتى لتصبها المحيط . وكانت المياه يحملها إلى هناك داموس (كان فيما سبق يمد قرطاجنة وكان المستنصر قد أصلحه) . وتتجس المياه التى تجرى فى هذا المجرى متخللة منغذا ضخما فتصب فى الصهريج الكبير (يتخذ حوضا للسقى) ثم تسير فى قناة صغيرة بعض القصر إلى بركة كبيرة فتملؤها بسيول مدومة من شأبيها . ويقوم عند كل طرف من البركة جوسق كبير وجوسق صغير تقوم سقوفها على عمد من المرمر الأبيض وقد رصعت حوائطها برصائع من المرمر (٤٧) .

ولا شك أن "نوعية" الأرض تلعب دورا كبيرا فى تحديد "نوعية" النباتات المراد زراعتها والجهود المطلوبة فى ذلك المجال ، ومن هنا كان الاهتمام بتصنيف أنواع الأرض ، من ذلك على سبيل المثال تلك التصنيف الذى قام به (ابن ممتى) لأنواع الأراضى بمصر حيث عدّها ثلاثة عشر نوعا (٤٨) :

النوع الأول : الباق . قال ابن ممتى : وهو أثر القُوط والقطنى والمقائى . وهو خير الأراضيين وأغلاها قيمة وأوفاهما سعرا وقطيعه لأنها تصلح لزراعة القمح

والكتان . ويعلق التلقشندي بأن المعروف في زمانه أن الباق أثر القرط والفول خاصة . أما المقائئ فإن أثرها يسمى البرش .

النوع الثاني - رى الشراقي . قال ابن مماتي : وهو يتبع الباق في الجودة ، ويلحق به في القطيعة لأن الأرض قد ظمئت في السنة السابقة واشتدت حاجتها إلى الماء فلما رويت حصل لها من الري بمقدار ما حصل لها من الظمأ ، وكانت أيضا مستريحة فزرعها ينجب .

النوع الثالث - البرويية ، وأهل العصور الاسلامية كانوا يقولون البرايب . قال ابن مماتي ، وهو أثر القمح والشعير . وهو دون الباق لأن الأرض تضعف بزراعة هذين الصنفين فمتى زرع أحدهما على الآخر لم تتجب كنجابة الباق وسعرها دون سعره ، ويجب أن تزرع قرطا وقطاني ومقائئ لتستريح الأرض وتصير باقا في السنة التالية .

النوع الرابع - البقماهة ، بضم الباء الموحدة وسكون القاف - وهو أثر الكتان . قال ابن مماتي : ومتى زرع فيه القمح لم ينجب وجاء دقيق الحب أسود اللون .

النوع الخامس - الشتونية ، وأهل مصر كانوا يقولون : الشتاني وهو أثر ما روى وبار في السنة السابقة ، قال ابن مماتي : وقطيعة دون قطيعة الشراقي .

النوع السادس - السلايح شق شمس السلايح ، وهي الأرض التي رويت ثم حرثت ثم بارت وتركت فحرقت وتعطلت ، وغالبا ما يترك الفلاح هذه الأرض إلى العام التالي ، ويحرثها أكثر من مرة لتهويتها وتعويض باطنها لأشعة الشمس مما يجعلها في العام التالي من الأراضي الجيدة التي تأتي بوافر المحصول وغالبا ما تكون تلك الأرض بها شقوق كثيرة ، وهذا النوع من التربة ينتشر بصعيد مصر .

النوع السابع - البرش النقاء . قال : هو عبارة عن كل أرض خلت من أثر ما زرع فيها للسنة السابقة ، لا شاغل لها عن قبول ما تودعه من أصناف المزروعات .

النوع الثامن - الوسخ المزروع . قال : وهو عبارة عن كل أرض لم يستحکم وسخها ، ولم يقدر الزارعون على استكمال إزالتها منها فحراثوها وزرعوها وطلع زرعها مختلطا بوسخها .

النوع التاسع - الرسخ الغالب . وهو عبارة عن كل أرض حصل فيها من النباتات الذى شغلها عن قبول الزراعة ما غلب المزارعين عليها ومنعهم بكثرته عن الزراعة فيها ، وهى تباع مراعى للبهائم .

النوع العاشر - الخرس ، وهو عبارة عن فساد الأرض بما استحکم فيها من موانع قبول الزرع ، وهو أشد من الوسخ الغالب فى التقية والإصلاح ، وهو مرعى الدواب .

النوع الحادى عشر - الشراقى ، وهو عبارة عما لم يصل إليه الماء لقصور النيل وعلو الأرض أو سد الطريق عنه ، ولذا نجدها لا تغل محصولا ينكر بهى تختلف من حيث نوعيتها عن النوع الثانى الذى ذكره المقريزى لأنها تزرع فى نفس السنة ، ولا تترك للعام الثانى ، ولكنها لا تعطى محصولا جيدا .

النوع الثانى عشر - المستبحر . وهو عبارة عن أرض واطنة ، إذا حصل الماء فيها لا يجد مصرفا له عنها فيمضى زمن المزارعة قبل زواله بالانصبوب . قال ابن ممتى : وربما انتفع به من ازدرع الأرض بالاستقاء منه بالسواقى لما زرعه فى العلو .

النوع الثالث عشر - المباح ، وهو أرض غلب عليها الملح فملحت حتى لم ينتفع بها فى زراعة الحبوب ، وهى أردى الأرضيين . قال ابن ممتى : وربما زرع فيما لم يستحکم منها الهليون والبانجان ، وربما قطع منها ما يسبخ به الكتان ، ويزرع فيها القصب الفارسى فينجب^(٤٩) .

استصلاح الأراضي الزراعية :

وقد عرفت هذه العملية باسم (إحياء الموات) فالأرض كالكائن الحي إذا لم تنبت اعتبرت (ميتة) والذي يستصلحها فكأنه أحيائها وقد أورد (محمد على نصر الله) العديد من التعريفات التي حفلت بها كتب الفقه الإسلامى ، منها ^(٥٠) : يقصد بالأرض الموات " الأرض الخراب الدارسة " ، وهى " كل أرض موات، لم يحيها أحد ، ولم يملكها مسلم ولا معاهد " . والموات فى تعريف قدامة بن جعفر ، كل أرض " إن كانت لا تنبت إلا بعلاج ، وكذلك الأرض يغلب عليها الغياض والأجام ، وكذلك الأرض التى يركبها الماء المقيم فيها حتى يحول بين الناس وبين زراعتها والانتفاع بها " . وكذلك هى " كل ما لم يكن عامرا ولا حريما لعامر فهو موات وان كان متصلا بعامر " ^(٥١) وعند الإمامية أن " عفو بلاد العرب هى الموات " . ويروى عفو بلاد العرب - وهى الساحة - والمراد به الموات ، فالصحيح إنه بالفاء ، وهى الأرض المتروكة التى لم يعمرها أحد ، ولا يكون فيها عين ولا أثر " أو هى " الأرض التى لم تزرع ولم تعمر ولا جرى عليها ملك أحد " .

وقد ناقش أحد دارسى الفقه الإسلامى المحدثين ما أورده اللغويون والفقهاء من مختلف النحل والمذاهب عن معنى الأرض الموات حتى توصل إلى أن الأرض الموات هى : " الأرض المعطلة عن الانتفاع المتجردة عن الحقوق والاختصاصات مع عدم استعدادها فعلا على الإنتاج والإثمار " ^(٥٢) .

وقد فرق الماوردى بين إحياء الأرض الموات للسكنى وإحيائها للزرع ، فالذى يريد إحياء الموات للسكنى ، فإن هذا الإحياء يكون بالبناء والتسقيف لأنه أول كمال العمارة التى يمكن سكانها . وإن أراد إحياءها للزرع والغرس اعتبر فيها ثلاثة شروط ^(٥٣) :

١- جمع التراب المحيط بها حتى يصير حاجزا بينها وبين غيرها .

٢- سوق الماء إليها إن كانت يبسا وحبسها عنها إن كانت بطائح لأن الإحياء لليبس يكون بسوق الماء إليه ، أما إحياء البطائح فيكون بحبس الماء عنه حتى يمكن زرعها وغرسها في الحالين.

٣- حرثها ، والحرث يجمع إثارة المعتدل وكسح المستعلى وطم المنخفض .

فإذا استكملت هذه الشروط الثلاثة كمل الإحياء وملك المحيى .

ويسمى الموات أحيانا بالأرض المباحة ، وذلك لعدم إحيائها بالزرع أو النباتات ولعدم تملكها من أحد العباد ، وليس بها مرعى ولا محتطب لفة من الناس . ولقد وضع لهذا الصنف من الأراضى أحكام خاصة أوجزاها ابن السلام بثلاثة أوجه (٥٤) :

أ - أن يأتى الرجل الأرض الميتة فيحييها ويعمرها ، ثم يثب عليها رجل آخر فيحدث فيها غرسا أو بنيانا ليستحق بذلك ما كان إحياء الذى قبله ، روت عائشة عن الرسول (ﷺ) أنه قال : من أحيا أرضا وليست لأحد فهو أحق بها " . وقيل أن عمر بن الخطاب قد قضى بذلك إبان خلافته باعتبار أن الرسول قال " من أحيا أرضا ميتة فهي له ، وليس لعرق ظالم حق " . وتفسير العرق الظالم : " أن يعمل الرجل فى حق غيره ليستحق به شيئا ليس له " .

ب- أما الوجه الثانى : هو أن يقطع الإمام رجلا أرضا مواتا فتصير ملكا للمقطع (ملك عين ، وملك أو ملك منفعة) ، إلا أنه لا يحييها ولا يعمرها فيفرط فى حقه لأن هذا الحق لا يظهر إلا بظهور أثره والانتفاع به ، فيأتى شخص آخر ويؤدى هذه المهمة (مهمة الإحياء) غافلا عن أن لها ربا (صاحبيا) . وهنا يختلف للحكم بالنسبة لصاحب الحق الأول ، فإن كان علم بإحياء صاحبه لمواته ثم سكت ولم يحضره فحكمه يختلف عن الآخر الذى لا يعلم بما يجرى فى مواته . ومهما يكن فإين عمر بن الخطاب قد قضى فى مسألة عرضت عليه من هذا القبيل ، وذلك بأن قوم الأرض غامرة (قبل الإحياء) وقومها عامرة (بعد الإحياء) وقال لأهل الأصل : " إن شئتم فربوا عليهم ما بين ذلك ، وخذوا أرضكم ، وإن شئتم ربوا عليكم فمن أديم الأرض ثم هى لهم " (٥٥) .

ج- ولا يبقى إلا الوجه الثالث ، وهو أن يحتجر الرجل الأرض ، ومعنى الاحتجار هو " أن يضرب عليها منارا أو يحفر حولها حفيرا ، أو يحدث مسقاة وما أشبه ذلك مما يكون به الحيازة " . أما الطوسي فيقول أن " التحجير أن يؤثر فيها أثرا لم يبلغ به حد الإحياء " ، ثم يتركها معطلة بدون إنتاج . ويروى أن عمر بن الخطاب هو الذى جعل الحد الأقصى للتعطيل ثلاث سنين ويرد خبر استرداد عمر للعقيق الذى أقطع من قبل النبي صلى الله عليه وسلم لبلال بن الحارث المزنى فى هذا المقام . ومن أجل أن يبرر ابن سلام إجراء عمر هذا ، فإنه جعل أصل الإحياء إيصال الماء إلى الأرض الموات فقط ، وذلك باشتقاق نهر أو استخراج عين أو احتفار بئر ، فإن فعل من ذلك شيئا ، ثم ابنتى أو زرع أو غرس ، فذلك الإحياء كله ، فإن لم يحدث فى الأرض أكثر من ذلك الماء ، لم يكن منها إلا الحريم لما أحدث ويكون ما وراء ذلك لمن أحياه وعمره " (٥٦) .

ويؤكد البهى أن الاحتجار فى حد ذاته ليس إحياء للأرض ، بل هو " احتجار " لها تمهيدا لإحيائها فيما بعد ، وأشار إلى رأى البعض فى أحكام الاحتجار ما يأتى (٥٧) :

١- أن المحتجر لا يملك الأرض بالاحتجار ، لأن التملك إنما يكون بالإحياء ، لا بمجرد إحاطتها بعلامات تميزها ، لكنه يصير أحق الناس بها لقوله صلى الله عليه وسلم " من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم ، فهو أحق به " ، كما رواه أبو داود .

٢- وإن مات فوارثه أحق به لقوله صلى الله عليه وسلم " من ترك حقا أو مالا فهو لورثته " .

٣- فإن باعه لم يصح بيعه ، لأنه لم يملكه ، فلم يملكه ببيعته .

فالاحتجار على هذا منزلة بين التملك بالإحياء ، وبين الموات الذى لم يتعلق به ملك أو حق لأحد ، وهى منزلة تحل الحيازة لمدة ثلاث سنوات يكون صاحبها خلالها أحق من غيره بحيازتها ، فإذا انتهت المدة ولم يحصل الإحياء بطل حقه فى الحيازة ،

لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم " عادى الأرض الله ورسوله ، ثم هي لكم ، فمن أحيا أرضا فهي له وليس لمحتجر حق بعد ثلاث سنوات " ، ولما روى عن سالم بن عبد الله بن عمر أن عمر ابن الخطاب رضى الله عنه خطب على منبر رسول الله فقال : " من أحيا أرضا ميتة فهي له ، وليس لمحتجر حق بعد ثلاث سنين " ، وذلك أن رجالا كانوا يحتجرون من الأموال ما لا يعملون " (٥٨) .

وواضح من هذا المبدأ ، أو هذا القانون أن الإسلام - رغبة منه في تحقيق أهداف العمارة العامة - يساير رغبات الناس في الحيازة ، ويشجعهم عليها ، ويزيل من سبيلهم العقبات إلى أبعد مدى تسيغه الحكمة .

وتوزع الفكر الإقتصادي الإسلامي في بعض الفترات بين عدد من الآراء حول ماهية أو كيفية الإحياء ، أبرزها (٥٩) :

أولا - ربط الشاقى وأحمد كيفية تحقق الإحياء بالعرف ، بالقول " وإنما يكون الإحياء ما عرفه الناس إحياء لمثل المحيا ، إن كان مسكنا ، فإن بينى ما بينى به مثله ممن بنيان حجر ، أو لبن أو مدر . . . وهكذا ، ما أحيا الأدمى من منزل له ، أو لدواب من حظار أو غيره فأحياه ببناء حجر أو مدر ، أو بماء ، لأن هذه العمارة بمثل هذا . . . وعمارة الغراس والزرع أن يغرس الرجل الأرض . . . وهكذا إن ساق إليها من نهر أو واد مشترك .

ثانيا - التركيز على تنمية الموارد المائية ، حيث ركز علماء ذلك العصر على ربط الإحياء بتنمية الموارد المائية ، فقال أبو عبيد : " وأصل الإحياء إنما هو بالماء ، وذلك كاشتقاق نهر أو استخراج عين أو احتفار بئر ، فإن فعل من ذلك شيئا ثم ابنتى أو زرع أو غرس فنلك الإحياء كله " .

ثالثا : ربط الإحياء بالتنمية الزراعية أو الصناعية ، حيث ربط كثيرون عملية الإحياء بإحداث أى تنمية زراعية أو صناعية ، فأبو حنيفة وأصحابه ، ومالك وأحمد ربطوا الإحياء بالنسب ، أو الغرس أو الحرث أو السقى أو الكرب (قلب الأرض للحرث ، وإثارتها للزرع) أو حفر الأنهار أو ما شابه (٦٠) .

ومن أشهر المشروعات الضخمة لاستصلاح الأراضي ، بطائح العراق ، والبطائح مستنقعات أو أرض كان يغمرها الماء في أسفل العراق بين البصرة والكوفة . وسببها أن دجلة انبتق في أيام قباد بتقا كبيرا بقرب كسكر ، فأغفل أمره حتى غلب ماؤه وأغرق كثيرا من الأرض العامرة كانت تليه وتقرب منه . فلما ولى أنو شروان أمر بذلك الماء فزحم بالمسنيات (أى أقام الجسور على جانبي المجرى القديم) حتى عاد بعض تلك الأرض إلى العمارة ، ثم خلفه ابنه برويز ، وفي أيامه زاد الفرات ودجلة زيادة عظيمة في السنة السادسة للهجرة لم ير مثلها ، وانبتقت بثوق كبار ، فجهد برويز أن يسكرها حتى ضرب أربعين سكرًا في يوم واحد فلم يقدر على رد الماء فظلت الحال على ذلك حتى جاء المسلمون لفتح العراق وشغل الفرس بالحرب ، فكانت البثوق تنفجر ولا يلتفت إليها أحد ويعجز الدهاقين عن سدها ، فعظم ماؤها واتسعت البطيحة وعظمت . ومع ذلك فقد كان خراج هذه الأرض المستنقعة كبيرا ، فإن عبد الله بن دراج استغل منها ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ درهم في خلافة معاوية ابن أبى سفيان ، لكنهما قلما عنوا بأصلاحها والانتفاع بالأرض المغمورة .

فلما تولى الحجاج بن يوسف اشتغل بالحروب عن إصلاح الرى . وفي أيامه انبتقت بثوق أخرى وكبرت البطائح فكتب إلى الخليفة الوليد بن عبد الملك بخبرها وأنه قدر للنفقة على سدها ٣,٠٠٠,٠٠٠ درهم فاستكثرها الوليد ، فقال له أخوه مسلمة بن عبد الملك : " أنا أنفق على سدها من مالى على أن تعطينى خراج الأرض المنخفضة التى يبقى فيها الماء بعد إنفاق المال على أيدي تقاتك " ، فرضى الوليد بذلك فحصلت للوليد أرض وطسا سيج كثيرة ، فحفر نهرين سماهما السيين وتآلف الأكرة (أى عمال الأرض) والمزارعين وعمر تلك الأرض . واستخرج للوليد أيضا من البطائح ثم لهشام بعده مالا كثيرا ، ثم جرى الناس على ذلك إلى أواخر بنى أمية (١١) .

ولما أفضت الخلافة إلى العباسيين واتخذوا السواد مقر ملكهم ، جعلوا همهم إحياء أرضه باحتفار الأنهر وإنشاء الجسور ، حتى تشابكت الترع فى السواد ، وأصبح ما بين دجلة والفرات سوادا مشتبكا غير مميز ، تخترق إليه أنهار من الفرات

. وقس على ذلك سائر أنحاء العراق . وهو لم يصر إلى هذا الخصب والرخاء إلا في أيام العباسيين لارتياح الناس إلى العمل ورغبة الخلفاء في تعمير البلاد مع قلبية الأرض لذلك (١٢) .

والبطحاء أصله المسيل الواسع فيه دقاق الحصى . وقال النضر : الأبطح والبطحاء بطن الميثاء والتلعة والوادي ، وهو التراب السهل في بطونها مما قد جرفه السيول يقال : أتينا أبطح الوادي ، ويطحاه مثله وهو ترابه وحصاه والسهل اللين ، والجمع الأباطح ، وقال بعضهم : البطحاء كل موضع متسع ، وقول عمر رضى الله عنه : بطحوا المسجد أى ألقوا فيه الحصى الصغار ، وهو موضع بعينه قريب من ذى قار ، وبطحاء مكة وأبطحها ممدود ، وكذلك بطحاء ذى الحليفة (١٣) .

على أن ذلك لا يعنى أن الجهد قد انصب فقط على (استصلاح الأرض) ، إذ - والحق يقال - تحدثنا كتب التاريخ والجغرافيا عن أرض أخرى كانت علمرة ومزروعة ومزدهرة ، ثم امتدت إليها يد الإهمال والتخريب فأصابها ما أصابها من اضمحلال زرع وتدهور نباتات (١٤) ، ومن ذلك بلدة (اسفيجاب) من أعين بلاد ما وراء النهر فى حدود تركستان ، كانت من أعمر بلاد الله وأزهرها وأوسعها خصبا وشجرا ومياها جارية ورياضا مزهرة ، ولم يكن بخراسان ولا بما وراء النهر بلد لا خراج عليه إلا أسفيجاب لأنها كانت ثغرا عظيما ، فكانت تعفى من الخراج ، وذلك ليصرف أهلها خراجها فى ثمن السلاح والمعونة على المقام بتلك الأرض ، وكذلك كان ما يصاقبها من المدن نحو طراز وصبران وسانيكث وقاراب ، حتى أقتت على تلك النواحي حوادث الدهر وصروف الزمان ، التى يحددها ياقوت من جهة (خولوزم شاه محمد بن تكش بن ألب أرسلان بن آق سنقر بن محمد ابن أنوشكين) ، فبقي لما ملك ما وراء النهر وأباد ملك الخاتنة ، وكانوا جماعة قد حفظ كل واحد منهم طرفه ، فلما لم يبق منهم أحدا ، عجز عن حفظ تلك البلاد لسعة مملكتها فخرّب بيده أكثر تلك الثغور وأنهبها عساكره ، فجلا عنها أهلها وفارقوها ، فبقيت تلك الجنان خلوية على عروشها تبكى العيون وتشجى القلوب منهمة القصور متعطلّة المنازل والدور ،

وضل هادى تلك الأنهار وجرت متحيرة فى كل أوب على غير اختيار ، ثم تبع ذلك حوادث فى سنة ١٦٦١م^(٦٥) .

أشكال استغلال الأراضى :

تعددت أشكال استغلال الأراضى الزراعية فى العصور الإسلامية المختلفة بحيث يمكن ردها إلى الأشكال التالية :

١- الإقطاع : الإقطاع والالتزام قريبان من أحدهما الآخر حتى أن بعض الباحثين عدما تسمية لمدلول واحد ، ولكن الباحث المدقق يرى بينها فرقا ، فالإقطاع تسليم ساحة من أرض الخراج لصاحب عطاء لتكون غلتها بدل عطائه ، وقد يكون ذلك بصفة شخصية وقد يكون بوصف المعطى موظفا ، كالقائد يمنح الإقطاع له ولجنده فيوزعها عليهم على هذا النظام ، أما الالتزام فهو تسليم مساحة من أرض الخراج لمن يديرها ويشرف عليها باسم الدولة ويحىي خراجها تبعا للشروط الموضوعة مع سكان الأرض ، ويلتزم بتسليم الدولة مقدارا معيناً منه وله الباقي نظير عمله وإشراقه .

والإقطاع على الوضع المذكور أنفا جائز على ألا تكون فيه خسارة على الدولة ، أى بحيث يكون نتاج الأرض ليس أكثر من عطاء المقطع ، أما الالتزام المذكور أنفا فلا يجوز لغير ضرورة ، ويمكن أن يباح منه ما يشبه وضع عامل الزكاة ، أى أن يجمع الملتزم الخراج ويقدمه للدولة وله نظير ذلك قدر معلوم^(٦٦) .

هذا هو النهج الإسلامى فى الموضوع ، وهو ما سار عليه الرعيل الأول من قادة المسلمين ، وقد أقطع بعض الخلفاء من أرض السواد إقطاع إجارة لا إقطاع تملك ، فكان على المقطع أن يدفع عنها ما يوازى الخراج تقريبا ، فلما كان عام الجماجم سنة ٨٢ فى فتنة ابن الأشعث أحرق الديوان وأخذ كل قوم ما يليهم . ولكن التاريخ يثبت لنا أن الإقطاع والالتزام حصلوا بعد ذلك على أسس اختلفت قليلا أو

كثيرا عن الأسس السابقة ، فقد أعطيت الإقطاعات منحاً للأقارب أو الأصهار أو الأصدقاء وأصبحت إقطاع تملك .

وقد عرض المارودى لقواعد الإقطاع ، وميز في مستهل كلامه إقطاع التملك وإقطاع الاستغلال^(٢٧) :

١- أما إقطاع التملك ، فتنقسم فيه الأرض إلى ثلاثة أنواع :

أ - موات ، وهى الأرض التى لا أثر فيها للزرع ولا مالك لها ، وهى تقطع لمن يعد بزرعها ولا يدفع شيئا عنها ثلاثة أعوام (يقابل هذا ما يسمى Emphyteusis عند الرومان) وهو يدفع بعد ذلك أجرا عنها يحدد بالتزايد . ولكن الأرض كانت توزع فى الغالب نظير أجر محدد يرون أنه غير قابل للزيادة ، وإذا لم يعمل على إحيائها فيمكن أن تؤخذ منه فى نهاية السنوات الثلاث إلا إذا كان ذلك لعذر ظاهر ، وإما أن يقطع الأرض لمدة طويلة مع حق التصرف فيها فى مقابل مبلغ معين يدفعه ، فهى ملك له بصورة من الصور ، وإن كانت الأرض عامرة ثم خربت فصارت مواتا فإن كانت جاهلية كان حكمها حكم ما سبق ، وإن كانت إسلامية ، فقد اختلفوا فيها .

ب- وإذا كانت الأرض عامرة ولها مالك ، فقد تقطع لشخص ما إذا كانت فى بلد معادية ، ووعد بإقطاعها قبل الفتح . ويصبح المقطع أحق الناس بما أقطع بعد الفتح إذا هرب أصحابه أو هلكوا والأرض المفتوحة التى ليست ملكا خاصا - كأن تكون من أملاك الحاكم السابق أو مملوكة للسكان الذين هربوا - يضم جزء منها إلى بيت المال وهى تؤجر ولا تملك . أما الأجزاء الأخرى ، فتصبح أرض خراج ، وهى إما أن تكون أرض فئ وتحبس وبذلك تؤجر فقط ولا تصبح ملكا خاصا للمقطع ، وإما أن تظل فى يد مالكيها (غير المسلم) وهى لا تقطع ، والخراج المأخوذ عنها يحل محل الجزية .

والأرض التى تضاف إلى أملاك الدولة - لموت صاحبها دون وارث شأنها شأن الأملاك العامة ، ويذهب بعض الفقهاء إلى أن للحكومة حق التصرف فيها ، وفى

هذه الحالة إما أن تصبح إقطاع استغلال كما يذهب البعض ، وإما أن تصبح إقطاع تمليك كما يذهب البعض الآخر .

ج- إقطاع المعادن ، ولا مجال للحديث فيه هنا .

٢- إقطاع استغلال ، وهو إنما يكون عوضاً وضمناً لما ينبغي أن يدفعه بيت المال للرعية ، ولهذا ينبغي أن يكون ما يستحقه الشخص في بيت المال معلوماً مقداره قبل الإقطاع حتى إذا أرادت الدولة أن تقطعه ما يستغله أعطته ما تكون غلته موازنة للاستحقاق . وهو على ضربين :

أ- إقطاع عشر .

ب- إقطاع خراج .

ولا مجال للإفاضة في الحديث عنهما فهي مسائل أدخل في باب الفقه والتشريع .

ومن الناحية التطبيقية الفعلية نجد أن البلاد العربية والإسلامية شهدت صورة من صور النظم الإقطاعية ، وهي وإن اختلفت عن الإقطاع الأوربي المعروف في أبرز مظاهره ، إلا أنها لم تخل من سوء الذي هو سمة المجتمعات الإقطاعية الجامدة في الشرق والغرب على السواء . جاءت هذه التنظيمات ، نتيجة للضعف الذي ألم بالخلافة العباسية في بغداد يوم استبد بها الموالى من غير العرب ، بحيث لم يعد للخليفة العباسي من السلطة إلا اسمها ، أو كما عبر بعض المعاصرين " لم يبق له سوى السرير والمنبر والسكة والختم على الرسائل والصكوك والجلوس للوفود .. " (٦٩) .

ومن قبل رفض عمر بن الخطاب إقطاع أرض السواد كما مر بنا . وكذلك رفض علي بن أبي طالب وحذر الأشر النخعي واليه على مصر سنة ٣٦هـ - ١٥٦م من الإقطاع وذلك في كتاب بعث إليه :

" إن الوالى خاصة (وبطانته) ، فيهم استثناء وتطاول وقلة إنصاف فى معاملة فاحسم مادة أولئك بقطع أسباب تلك الأحوال ولا تقطن لأحد من حاميتك وحاشيتك قطيعة" .. وما قيل عن إقطاعات عثمان بأرض السواد كان ذلك كما يقول المارودى : " إقطاع إجارة لا إقطاع تمليك" .

والجديد فى القرن الخامس الهجرى (الحادى عشر الميلادى) ، أن المستبدين بشئون الخلافة العباسية أقطبوا وأساعوا التصرف ، ليس فقط فى إقطاع البلاد والقرى ، ولكن أيضا فى إقطاع مال المسلمين لأنصارهم وحواشيهم . فعل ذلك بنو بويه ، ومن بعدهم السلاجقة الذين رأوا أن يحلو الإقطاعات محل العطاء أو الرواتب لرجال الجيش ، وهذا ما بدأه (نظام الملك) وزير السلطان ملكشاه السلجوقى ، ونقلته عنه الدولة النورية ثم الدولة الأيوبية ، وبلغ الذروة فى دولة المماليك (٢٠) .

يقول المقرئى فى خطه (٢١) :

"واعلم أنه لم يكن فى الدولة الفاطمية بديار مصر ، ولا فيما مضى قبلها من دول أمراء مصر لعساكر البلاد إقطاعات بمعنى ما عليه الحال اليوم فى أجداد الدولة التركية ، وإنما كانت البلاد تضمن بقبالات (٢٢) معروفة لمن شاء من الأمراء والأجداد والوجوه وأهل النواحي من العرب والقبط وغيرها . لا يعرف هذه الأبنة التى يقال لها اليوم "الفلاحة" . ويسمى المزارع المقيم بالبلد "فلاحا" قرارا ، فيصير عبدا فقا أقطع تلك الناحية ، إلا أنه لا يرجو قط أن يباع ولا أن يعتق ، بل هو قن ما بقى ومن ولد له كذلك .." .

والإقطاعات لا تورث ، بل ترد إلى يد السلطان إذا مات أصحابها ليعود السلطان بدوره فيها لمن يشاء ، ولمن يستحقها من جديد . ومن هنا نفهم السر فى أن الأمراء كانوا يستغلون إقطاعاتهم إلى أقصى حدود الاستغلال ، لمصلحتهم الخاصة ، لكى يحوزوا من المال البعيد عن الإقطاع ، الشيء الكثير . وكثيرا ما كانوا يستعينون على استبقاء ما فى أيديهم من ممتلكات بوقفها حتى لا تمتد إليها يد السلطان فى حياتهم أو بعد موتهم وحتى ينتفع بها نراريهم وأفراد الشعب على كل حال محرومون

الملكية أو الانتفاع من أراضي بلادهم الزراعية إلا ما قد يصيبهم من الأجر على العمل ، أو المعونة من مال الأوقاف (٧٣) .

وقد نقل " سليم " عن ابن خلدون قوله : " ولقد وقع لهذه العصور بمصر منذ مائتين من السنين في دولة الترك من أيام صلاح بن أيوب ، وهلم جرا . وذلك أن أمراء الترك في دولتهم يخشون عادية سلطاتهم على من يتخلفون من ذريتهم ، لما له عليهم من الرق والولاء ، ولما يخشى من معاطب الملك وكنباته ، واستكثروا من بناء المدارس والزوايا والربط ، ووقفوا عليها الأوقاف المغلة يجعلون فيها شركاء لولدهم بنظر عليها أو نصيب فيها ، مع ما فيهم غالبا من الجنوح إلى الخير والتماس الأجور في المقاصد والأفعال ، فكثرت الأوقاف " (٧٤) .

على أن السلطان كان يتصرف أحيانا في الإقطاع فيسترده من صاحبه لدواع من الرضا أو الغضب ، فيمنحه إقطاعا آخر جديدا أكثر غلة ، أو يحرمه فيرسله " طرخانا" أى - عاطلا - وينفيه إلى القدس أو مكة مثلا كما أن بعض السلاطين كان يجترئ على ما أوقفه أمراؤه فيأمر بحله . وقد أمر الناصر محمد بن قلاوون بحل ما أوقفه الأمير بيبرس الجاشنكير وسائر نائبي سلطنته (٧٥) .

والدولة التي يمكن أن تمثل الظاهرة الإقطاعية في التاريخ الإسلامى حقا ، هي الدولة المملوكية بحيث يمكن القول بأن المجتمع العربى في البلاد التي احتلتها هو بالفعل مجتمع إقطاعى ، والمجتمع الإقطاعى حينما يكون فى الشرق أو فى الغرب مجتمع جامد طبقى البنيان والمظهر والمخبر وحقوق الفرد فى هذا المجتمع تختلف بحسب الطبقة التى ينتمى إليها الفرد نفسه ، والعلاقة بين الطبقات نفسها تختلف باختلاف وضعها فى المدرج الإقطاعى ، ولهذا استطاع السبكي والقلقشندى والمقرئى تقسيم المجتمع المملوكى فى سهولة ، ومن زوايا مختلفة ، فجاءت تقسيماتهم متشابهة فى عمومياتها فبينما تحدث السبكي عن هذا المجتمع من حيث أفراد وعناصره ووظائف كل فرد ، وما ينبغى عليه مبتدئا بالسلطان ومنتهايا بأرباب الحرف ، فصل القلقشندى فى كثير من خصائص هذا المجتمع من حيث الألقاب

والملابس وأنواع الوظائف . أما المقریزی ، وهو صاحب التقسيم الاقتصادي فقد جعل المجتمع المملوكی سبعة أقسام وهي أهل الدولة ، وأهل اليسار من التجار ، وأولو النعمة من نوى الرفاهية ، والباعة ، وهم متوسطو الحال من التجار ويقال لهم أصحاب البز ويلحق بهم أصحاب المعاش وهم السوقة ثم أهل الفلح وهم أهل الزراعات والحرث سكان القرى والريف والفقراء وهم جل الفقهاء وطلاب العلم والكثير من أجناد الحلقة ونحوهم ، وأرباب الصنائع والإجراء أصحاب المهن ، وأخيرا نوو الحاجة والمسكنة وهم الذين يتكفون الناس ويعيشون منهم .

ويستخلص من هذه التقسيمات أن المجتمع المملوكی ثلاث طبقات كبرى تضم كل منها فروعاً طبقية صغيرة . وهذه الطبقات الكبرى هي : رجال السيف أو الطبقة الحربية الأرسطوقراطية بعناصرها المختلفة ، ورجال القلم من موظفي الدواوين والقضاة ورجال التعليم وأهل التصوف وطلاب العلم ، وأرباب الحرف المختلفة بين تجارة وصناعة وزراعة (٧٦) .

ويقع المواطنون سواء من المصريين أو الشاميين أو الحجازيين أو اليمنيين ، وكذلك المستوطنون والواردون من الفرنجة والجنوبيين والبنادقة والمغاربة غيرهم من الخاضعين للممالك ضمن الطبقتين الأخيرتين .

وقد تركزت غالبية الإقطاعات في رجال السيف ، وتتصرف كلمة رجال السيف إلى السلطان وأمرائه وأجناده أي إلى الجيش المملوكی بأجناسه وفرقه المختلفة ، وكذا أصحاب الوظائف الإدارية من هذا الفريق وهم الولاة والكشاف حتى لقد أصبحت كلمة الإقطاع ترادف في بعض الأوقات " الجندية " .

وفى تقديرنا أن ما حدث من تدهور سياسی في أواخر الدولة المملوكية كان من أسباب التدهور الاقتصادي بقدر ما كان نتيجة له ، وإذا قلنا تدهورا اقتصاديا ، فإني معنى ذلك تدهورا في حالة الأرض الزراعية وإنتاجها نظرا لما كان يشكله هذا الإنتاج من نسبة كبيرة في اقتصاديات مصر والشام بصفة خاصة (٧٧) .

ذلك أن النظام الإقطاعي المملوكي الذي اعتمد على الأرض وإنتاجها بشكل أساسي قد استهدف أيضا عدم التمكين لقيام أسرات إقطاعية قوية ، ففرق الإقطاعيات في أنحاء متفرقة ، كما كان الإقطاع يتغير مع تغير وظيفة صاحبه ، وكانت النتيجة الحتمية لذلك أن حرص كل صاحب إقطاع أن يكون لنفسه الثروة بقدر الإمكان دون الاهتمام بوسائل زيادة إنتاج الأرض ، مثل الجسور والترع وغيرها . وفي النهاية زاد اعتماد أبناء الطبقات الحاكمة على الرواتب النقدية لكي يحافظوا على حياة الترف والسبذ التي عاشوها ، على حين كان إنتاج البلاد من المصنوعات التي اشتهرت بها قد تواضع إلى أدنى حدوده وكانت النتيجة مزيدا من استنزاف رصيد البلاد من الذهب والفضة ومزيدا من التدهور الاقتصادي والأزمات الاقتصادية .

فإذا ما أردنا تجميع وتلخيص أبرز العوامل التي أدت إلى انهيار نظام الإقطاع في عهد الدولة المملوكية التي كان سلطانها يشمل مصر والشام والحجاز ، فسوف نجد أنها كانت كما يلي (٧٨) :

- كونه استغلاليا ، حيث كان للمقطع استغلال عائد إقطاعه طوال فترة خدمته ، ثم عليه تركه بعد ذلك ، وارتبط هذا الإقطاع بالوظائف والخدمات التي يؤديها المقطعون للدولة ، ومن ثم أدى ذلك إلى عدم اهتمام المقطعين باستصلاح الأراضي وعدم السكن في إقطاعاتهم والاعتماد على إرسال مندوبين يقومون بتحصيل الإيرادات من الفلاحين مهما كانت الوسائل المؤدية إلى ذلك .

- انتشار ظاهرة التنازل عن الإقطاع أو مبادلته وذلك بسبب حاجة الدولة إلى المال في بعض العهود .

- توزيع الإقطاع الواحد في عدة أقاليم متفرقة بالدولة (٧٩) ، وكانت الدولة تهدف من ذلك إلى عدم إقامة أرستقراطية إقطاعية والحد من نفوذ الأمراء وإنهاكهم .

- كثرة الولاية والعزل للنواب أو الولاة ، فالتعاقب السريع على المنصب يشير على الاضطراب السياسي ، وهذا الاضطراب يتيح الفرصة للبعض للإثراء الفاحش ، ويوقع الكثرة في جب الفقر المدقع .

٢- المخابرة والمزارعة : فى الحديث : كنا نخابر ولا نرى بذلك بلأما حتى أخبر رافع أن رسول الله نهى عنها . وقد اختلف علماء اللغة فى أصل اللفظة ، قال بعضهم : هى من خبرت الأرض خبرا كثر أخبارها . وقال بعض آخر . من خبير لأن النبى أقرها فى أيدي أهلها على النصف من محصولهم ، فقيل : خابروهم ، أى عاملهم فى خبير^(٨٠) . و(الخبر) فى قول علماء اللغة : الزرع ، ومن هذه اللفظة يجب أن يكون أصل المخابرة ، ويظهر من اختلاف علماء اللغة فى تعريف المراد من لفظ (المخابرة) التى تعنى المزارعة أنهم لما أرادوا وضع حد لمعناها ، وجدوا المخابرين ، أى المزارعين أنماطا وأشتاتا فى تثبيت حصص المخابرة ونصيبها ، فحفظ كل ما سمعه ، وظن أن ما وعاه وسمعه هو المخابرة فجاءت تعاريفهم من ثم على هذا النحو ، ولو أخذناها وبتقناها وجدنا أنها كلها شئ واحد هو : المخابرة المزارعة على نصيب معلوم مما يزرع فى الأرض كما سبق وأن أشرنا^(٨١) ، أما تثبيت الأنصبة ، فلا دخل له بالتعريف ، لأنه مجرد تعامل أشخاص واتفق أفراد منهم من كان يزيد فى النصيب ، ومنهم من كان ينقص منه ، حسب الحاجة على نحو ما يقع فى كل تعامل مثل البيع والشراء^(٨٢) .

ولما جاء المهاجرون إلى يثرب ، وكان بينهم قوم يحسنون الزراعة وكنوا يريدون عملا يتعاشون منه ، حاقلوا (زارعوا) أصحاب الأرض على زرع لرضهم فى مقابل نصيب معلوم كانوا يتفقون عليه ، وقد نجح بعضهم فى استغلال الأرض وكسبوا منها ، غير أن قسما منهم اختصموا مع المالك بسبب توزيع الحاصل أو الماء ، فكان الرسول صلى الله عليه وسلم يتداخل بنفسه لحسم الخلاف ، وقد صارت الصحابة من أهل مكة بين تاجر وبين زارع ، ورد فى حديث (أبى هريرة) : "لم يشغلنى عن النبى غرس الودى ، أى صغار النخل"^(٨٣) . وورد أن الأنصار قالوا للمهاجرين : تكفونا المؤونة فى النخل بتعهده بالسقى والتريية ونشرككم فى الثمرة واتفقوا على ذلك^(٨٤) .

وقد نهى الإسلام عن المحاقلة والمزارعة والمؤاكرة . وذلك لما كان يقع بسببها من خلاف بين المالك والفلاح ، وما كان يقع من ظلم فى القسمة أو اختلاف

على توزيع الحاصل ، فلما جاء الرسول إلى يثرب ورأى الخصومات هذه ، نهى عن إيجار الأرض وكرائها بقوله : " من كانت له أرض فليزرعها أو ليمنحها ، فإن لم يفعل فليمسك أرضه " . وفى رواية أخرى أنه لم يحرم المزارعة ، ولكن قال أن يمنح أحدكم أخاه خيراً من أن يأخذ شيئاً معلوماً .

وقد ذكر العلماء أن هذا النهى إنما وقع بسبب المنازعات التى كانت تقع فيما بين الطرفين المتعاقدين لاتفاقهما على شئ مجهول ، وذكروا مثلاً آخر على ذلك وهو كرى المزارع على الأربعاء وبشئ من التبن . والربيع هو النهر الصغير فتقع المنازعة ويبقى المزارع أو رب الأرض بلا شئ . وقد كانوا يتعاقدون على ما ينبت على ربيع الساقى ، أى النهر الذى يسقى الزرع ، فيقع اختلاف بين المزارع والمالك ، أى بين صاحب الماء والمزارع ^(٨٥) ، أما إذا كان الاتفاق على شئ واضح معلوم فى مثل استئجار الأرض البيضاء من السنة إلى السنة ، أو فى آجال يتفق عليها بالذهب والفضة ، أى بالدنانير والدرهم ، فقد جاز ذلك كما ورد فى كتب الحديث ^(٨٦) .

٣- المساقاة : وتكون فى النخيل والكروم (أى فى الشجر) على الثلث والربع وما أشبه وهى أن يدفع فلان فلاناً نخلة وكرمه " واستعمله فيه على أن يعمره ويسقيه ويقوم بمصلحته من الآبار وغيره . فما أخرج الله منه فللعامل سهم من كذا وكذا سهما مما تغله ، والباقى لمالك النخل ^(٨٧) .

وقد يخصص الماء كله بالزرع ، أى يكرى كله لمؤجره ، وقد يكرى لما يسد حاجة الزرع ، أى لإرواء الزرع الذى اتفق على إسقائه بالماء فى كل وقت ، فى النهار أو الليل ، وفى أى لحظة يشاء المستأجر لذلك الماء ، وقد يكون على حظ من الماء مثل ربع يوم أو ليلة ، أو يوم معين أو وقت يثبت ، ويقال لهذا الماء (ربيع) ، أى حظ ^(٨٨) .

وطالما وقعت الخصومات بين المزارعين بسبب اختلافهم على الماء ، فالماء هو رأس مال المزارع ، فإذا انقطع عن زرعه ، تأثر زرعه ، وتعرض للهلاك ،

وزرعه هو رأس ماله وحياته ، ومن هذا القبيل الخصومات التي تقع بسبب اشتراك جملة مزارعين في مورد ماء واحد ، ومحاولة كل واحد منهم الحصول على أكبر مقدار من الماء ، أو أخذه قبل غيره . والخصومات التي تقع من سبل الماء في الشرائح . والجداول التي تمر في عدة مزارع والينابيع والعيون التي تروى جملة أحواض ومحافل . وقد أشير إلى جملة أنواع من هذه الخصومات في كتب الحديث (٨٩) .

٤- الإلجاء : ومن أسباب كثرة الضياع عند أهل الخلفاء ورجال الدولة إلجاء الأهالي ضياعهم ومغارسهم إلى بعض أقارب الخلفاء أو العمال تعززا بهم من جياة الخراج ، فكان صاحب الأرض يلتجئ إلى بعض أولئك الكبراء فيستأنه أن يكتب ضيعته باسمه ، فلا يجزى الجياة على العنف أو الظلم في اقتضاء خراجها ، بل هم قد يكتفون منهم بنصف الخراج أو ربهه مراعاة لذلك الكبير : ويجعل صاحب الضيعة نفسه مزارعا له ، ويدون ذلك في دفاتر الحكومة فتصبح تلك الضيعة بتوالى الأعوام ملكا للملجأ إليه ويصبح صاحبها الأصلي شريكا في غلتها ، ومثل هذا الإلجاء يحدث في كل العصور في البلاد التي يخاف أهلها سطوة الحكام واستبدادهم .

وقد بدأ الإلجاء في الإسلام في أيام بنى أمية لما كان من ظلم عملهم ، فالجأ أهل السواد في ولاية مسلمة بن عبد الملك وخلافة أخيه الوليد ضياعهم إلى مسلمة المذكور تعززا به من جياة الخراج ، ثم صارت تلك الضياع له وبقيت في أعقابها حتى قامت الدولة العباسية ، فاستولى الخلفاء العباسيون عليها في جملة ما استولوا عليه من أموال بنى أمية وضياعهم ، وأقطعت هذه الضياع لداود بن علي بن علي بن عبد الله بن عباس ، ثم صارت من الضياع السلطانية . وكذلك فعل بعض أهل المراغة في أنريجان مع مروان بن محمد لما تولى أرمينية فإنهم ألجأوا تلك الضيعة إليه فقبضت في جملة ما قبض من ضياعهم (٩٠) .

ولم ينتقض عصر الازدهار حتى أصبح فى حوزة الخلفاء وأقاربهم ورجال دولتهم ما لا يحصى عدده من الضياع ، واضطرت الحكومة إلى إنشاء ديوان خاص بخراجها وعشورها سموه " ديوان الضياع " وهو غير ديوان الخراج .

ولعل ما لوحظ فى زمن الأمويين من هجرة الفلاحين من مناطقهم الريفية إلى الأمصار الجديدة (المدن) يكمن سببه فى أن كبار الملاك من العرب والملاك القدامى الذين لم تصادر أراضيهم رغم قلة عددهم وربما لصغر مساحة ملكيتهم إذا ما قيست بمجموع الأرض المزروعة ، قد ساهموا بتخريب حياة الفلاحين فى الريف وتدميرها ، إذ كان بإمكانهم أن يمارسوا وسائل متعددة للضغط على الفلاحين والمزارعين كيما يتخلوا عما فى حوزتهم من الأراضى المزروعة سواء كان هذا الضغط من قبل الملاك العرب أنفسهم أو من الجباة المتعسفين الذين لا يستبعد احتمال دفعهم من قبل الملاك بزيادة التعنت والقسوة فى الجباية ، أو عن طريق تدمير مقصود لمنشآت الري والسقى وحرمانهم من المياه عصب حياة الزراعة (١١) .

مجتمع الفلاحين :

نظرا لامتداد رقعة العالم الإسلامى ، فقد تنوعت وتعددت فئات الفلاحين الذين كان يقع عليهم فعل الفلاحة ، فإذا ما أخذنا صفة ونوع الأرض التى عاش عليها الفلاحون فإن التمييز بينهم يمكن أن يسير وفقا للتقسيم التالى : (١٢) .

١- فلاحو الأراضى الخاصة : وهم الذين يعملون فى الأراضى التى تخص الأفراد ، وهم فى أغلب الظن يشبهون الأقتنان أو العمال الزراعيين ، بغض النظر عن طبيعة العلاقة التى تربطهم بمالك الأرض أو بطريقة عقد العمل معه ، سواء أكان أجرهم على شكل مقاسمة (محاصصة) أو بالأجر النقدي أو العيني ، موسمى أو سنوى .

٢- فلاحو أرض الخراج : وهم الذين يعملون على أراضي تعود ملكيتها للدولة ، وبذلك فهم أقرب ما يكونوا إلى الفلاحين الأحرار ، مرتبطين بالأرض بقدر حاجتهم إليها ، إذن فهم فلاحون يعملون لدى الدولة .

٣- فلاحو الخليفة : وهم الذين يعملون على أرض الصوفاى التى تعود ملكيتها للخليفة ولعل هؤلاء يلاقون عنقا واضطهادا أكثر من الآخرين ، حيث يجهد متولو هذه الأرض أنفسهم وفلاحهم كى يوفروا أكبر غلة وتحقيق أعلى ريع لمسيدهم للخليفة دون خشية من أن يعترضهم الوالى أو غيره على تصرفاتهم للتصفية . ولكن من جهة أخرى يمكن أن نفترض أن إيراد فلاحى أرض الخليفة كان أكثر من إيرادات أقرانهم العاملين فى الأنواع الأخرى من الأراضي ، وذلك بحكم أن أراضي الصوفاى كانت فى الغالب فى منزلة أفضل من حيث خصوبتها وموقعها مع الأرض الخراجية ، بشكل خاص ، وبالتالي فإنها كانت ذات مردود أعلى ، وربما كان هذا ينعكس على منتجى غلتها ، بازدياد حصتهم منها .

٤- فلاحو أرض الصلح : وهم يشكلون أقلية بحكم قلة نسبة أرض الصلح فى السودان . غير أن فرض الضريبة عليهم على أساس جماعى قد سبب لهم أضرارا فى دخولهم المادية ، لكن بالوقت عينه ، فإن الإشارات العديدة عن تحديد هذه الضريبة يضعف من هذا الاحتمال .

وكانت الجمهرة الكبرى من الفلاحين تسكن القرى ، وفى حالة واضحة من الفقر وكانوا يقنعون بالحصول على ما يقوم بأود حياتهم حتى ليذكر بعض المؤرخين (١٣) أن منهم من لم ير الدينار طوال عمره ، فكان أهل الدولة فى المدن يبنلون الدنانير جزافا ، ويهبونها منات وألأفا ، وأهل القرى فى فقر منق لو رأى أحدهم الدينار لقبله متشى وثلاث . ولو دفعت إليه عشرة دنائير أو عشرين لإصلبة خبل أو مات لساعته ، كما اتفق لمزارع لم يكن عمل يده فى الأرض يكفيه ، فكان يشتغل بالإضافة إلى ذلك بالصيد . فقد كان ابن طولون أمير مصر فى أواسط القرن الثالث للهجرة ، وهو مشهور بكرمه وبذخه ، بما أنشأه من القصور والغياض والاصطبلات ، وكان ينفق كل شهر ألف دينار على القراء ، وهو الذى جاء وكيله

يوما وقال : " إنى تأتيني المرأة وعليها الإزار وفي يدها خاتم الذهب فتطلب منى فأعطيها " فقال له : " من مد يده إليك فاعطه " .

ومع ذلك فإن هذا الأمير نفسه ركب في غداة باردة إلى جهات المقس بجوار القسطنطينية ، فأصاب بشاطئ النيل هذا القروي يصطاد عليه خلق لا يوارى منه شيئا ، ومعه صبي فى مثل حاله ، وقد ألقى الشبكة فى البحر ، فلما رآه ابن طولون رق لحاله وقال : يا نسيم : ادفع إلى هذا عشرين دينارا ، فدفعها إليه ولحق ابن طولون فسار ولم يبعد ورجع فوجد الصياد ميتا والصبي يبكى ويصيح . فظن ابن طولون أن بعض سودانه قتله لأخذ الدنانير منه ، فوقف بنفسه عليه وسأل الصبي عن أبيه ، فقال له الغلام : " هذا (وأشار إلى نسيم الخادم) دفع إلى أبى شيئا فلم يزل يقلبه حتى وقع ميتا " ، فقال : " فتشه يا نسيم " ، فنزل وفتشه فوجد الدنانير معه بحالها ، فحرض الصبي أن يأخذها فأبى وقال : " هذه قتلت أبى وإن أخذتها قتلتنى ! " فأحضر ابن طولون قاضى المقس وشيوخه وأمرهم أن يشتروا للصبي دارا بخمسمائة دينار تكون لها غلة وأن تحبس عليه وكتب اسمه من أصحاب الجرايات ، وقال : " أنا قتلت أباه لأن الفتى يحتاج إلى تدريج وإلا قتل صاحبه هذا كان يجب أن يدفع إليه دينار بعد دينار حتى تأتية هذه الجملة على تفرقة فلا تكثر فى عينه " (٩٤) .

وكما سبق أن أشرنا ، فقد كانت الأرض فى بلد مثل مصر هى (ترمومتر) مختلف ألوان الحياة فى المجتمع وعلى رأسها بطبيعة الحال ، حياة الفلاحين ، نموهم بنموها ، وفقيرهم بجديها .. وهكذا فى عام ٦٩٥هـ فى عهد كتبغا : أجدبت البلاد وشح النيل وارتفع ثمن الحاجيات وبلغ سعر الإردب من القمح مائة وسبعين درهما ، وكذلك الفول ، ورتل اللحم بسبعة دراهم ، وبيعت البيضة بأربعة دراهم ، وبيعت التفاحة والرمانة والسفرجلة كل واحدة بثلاثين درهما . وبيعت الدجاجة بخمسة عشر درهما . واشتد الأمر على الناس حتى أكلوا الكلاب والحمير والبغال والخيل والجمال ، وحتى لم يبق عند أحدهم شئ من الدواب . وقيل كان يباع الكلب السمين بخمسة دراهم ، والقط بثلاثة دراهم ! ثم أرسل الله على الناس الجراد بوفرة عظيمة ، فأقبلوا على تناوله ، وبيع منه كل أربعة أرطال بدرهمين ، " وقد عم الغلاء سائر

البلاد المصرية والشامية والحجازية وكل ممتلكات مصر ، وقد أعقب ذلك فناء عظيم ومات الناس جماعات وفى الطرقات . وقيل أن الملك العادل كتبها كفن على نفقته فى مدة يسيرة مائتين وسبعين ألف إنسان .. (٩٥) .

وكانت النظرة الاجتماعية للفلاح فى عصر سلاطين المماليك ، وفى عصور أخرى ، نظرة قاسية ، تمثلت أول ما تمثلت فى وصف المعاصرين للفلاح بالجهل والتأخر وخشونة الطبع وقذارة المظهر وانحطاط الأسلوب والتصرف (٩٦) ، جاء ذلك فى معظم المؤلفات المعاصرة ، ومن يتصفح كتاب (هز القحوف فى شرح قصيدة أبى شادوف) يدرك أن هذا الكتاب لم يؤلف إلا لإثبات هذه الصفات فى الفلاح ، بل ربما استعان المؤرخون المعاصرون ببعض أبيات من الشعر للاستشهاد على ذلك ، فكتب (ابن إياس) يقول :

لنا به الدهر غلط

ورب قحف قد أتى

هذا من النخل سقط

سألت عنه قيل لى

بأنهم من طينة واحدة ا

وقال آخر : ثيرانهم قد أخبرت عنهم

فإن إكرامهم فى عقبه ندم

وكذلك : أهل الفلاحة لا تكرمهم أبدا

يبىدو الصياح بلا ضرب ولا ألم سود الوجوه إذا لم يظلموا ظلما

وشهدت مصر فى عهد المماليك الجراكسة حركة بيع لأملك بيت المال ،

زادت الهوة بين الشرائح العليا والشرائح السفلى ، وتكشف دراسة حديثة عن بعض

الحقائق فى هذا الشأن (٩٧) :

أولا - أن أكثر من نصف حالات البيع من أملك بيت المال فى هذا العصر

ذهبت إلى الطبقة الحاكمة ، متمثلة فى السلطان وأمراء المماليك الذين حصلوا على

٥٤,٢ % من حالات البيع ، بينما يشكلون ٤٣,١ % من المشترين ، الأمر الذى يعنى

أن عددا منهم قام بالشراء من بيت المال أكثر من مرة .

ثانيا - أن ٢٠,٢ % من حالات البيع كانت لأشخاص مرتبطين بأمراء المماليك ، كأولاد الناس وزوجات المماليك وعتيقاتهم وجواربهم ، ويشكل هؤلاء مجتمعون ٢٦,٨ % من إجمالي عدد المشتريين من بيت المال فى ذلك العصر .

ثالثا - شكلت حالات البيع لأشخاص من أصول غير مملوكية نسبة ٢٥,٦ % بينما شكل هؤلاء نسبة ٣١,١ % من المشتريين .

وتضعنا هذه المؤشرات أمام صورة تقريبية للطبقة التى انتقلت إليها ملكية قسم كبير من الأراضى الزراعية فى مصر فى عصر المماليك الجراكسة ، وهى طبقة يمكن تقسيمها إلى ثلاث فئات رئيسية وفقا لأصولها العرقية ووظيفتها الاجتماعية^(٩٨) :

الفئة الأولى : الطبقة العسكرية الحاكمة التى تتكون من السلطان وأمراء المماليك الذين يحترفون القتال ، ويشكلون قمة السلطة السياسية فى الدولة ، وقد ترتب على بيع جزء من أملاك بيت المال لهم تحولهم من حائزين للأراضى إلى ملاك لها ، بما فى ذلك السلاطين أنفسهم ، الأمر الذى يتيح استقرار الثروة فى أيديهم وأيدي ورثتهم الشرعيين من بعدهم .

الفئة الثانية ، تنتمى بصله الدم أو الزواج أو الرق لبعض أفراد الفئة الأولى وتتكون بشكل أساسى من " أولاد الناس " ، ثم زوجات أمراء المماليك وجواربهم .

الفئة الثالثة : فتتكون من عناصر بعيدة تماما فى أصولها العرقية والوظيفية عن المماليك ، فأفرادها من أصول عربية مختلفة أو مصرية ، وهم بعيدون فى الغالب عن الوظائف العسكرية ، وتشكل مشاركتهم فى امتلاك الأرض تغيرا ذا دلالة فى الوضع الذى ساد فى مصر لعدة قرون سابقة .

وإذا كان لابد للدولة من ضرائب تفرضها على رعيقتها لتكون وسيلتها إلى الإنفاق على شئونها إلا أنه من الضرورى كذلك أن تتوفر العدالة والمساواة ، والتبديل فيها والتغيير حسب مقتضيات الحال .

وإذا كانت الأراضي الزراعية ملكا للسلطان - كما بينا - يقطع منها من يشاء من أمرائه وجنوده في حدود أربعة عشر قيراطا ، ويزرع (الفلاحون) هذه الأراضي ويؤدون ثمراتها للمقطعين فيؤدون بدورهم ما فرض عليهم السلطان من خراج إقطاعاتهم ، إلا أن السلاطين المماليك وخاصة الأواخر منهم لم يتركوا ناحية يستطيعون منها فرض ضريبة إلا سلكوها ، وكثيرا ما فرضوها ظالمة فيها الشطط الكثير ، وفرضوها دون أن تدعو إليها مصلحة عامة ، بل كثيرا ما فرضوها للمصلحة الخاصة ، ولكى يسد بها السلطان من أفواه الناظرين عليه من الجنود ، وكثيرا ما انتهز السلاطين فرصة الحرب لفرض الضرائب الفاحشة بدعوى الإنفاق عليها (٩٩) .

وبلغ الظلم ببعض السلاطين أن واحدا منهم لم يستغ أن يركب الفلاحون الخيول أو يشتروها خشية التقوى بها أو مناظرة السادة في "مراكبيهم" ، كان هذا موقف السلطان صالح ابن الناصر ، فاستصدر رسما سنة ٧٥٤ هـ - ١٣٥٣ م " بأن فلاحا لا يركب فرس ولا يشتري فرسا " (١٠٠) .

وتعرض هؤلاء أيضا لعمليات التسخير سواء في الأعمال الخاصة أو العامة كما فعل قلاوون وابنه الناصر حفيده حسن حيث كان يقبض على الناس في المساجد والأسواق ، بل لعل الأمير أتبغا عبد الواحد كان يرى مكرمة في تحلiday يوم واحد للسخرة من كل أسبوع في بناء مدرسة سنة ٧٤٠ هـ مما قربه مصادفه لما قاماه الأتقان في الإقطاع الغربي " السخرة الأسبوعية " . كذلك تعرضت هذه الطبقة للمغارم ، حتى لقد اضطرت امرأة لبيع شجرة نبق بمنزلها بالحسينية وفاء بما فرضه عليها قايتباي سنة ٨٩٦ هـ - ١٤٩٠ م لمواجهة الخطر العثماني .

ولهذا ولغيره لم يقف الفلاحون مكتوفي الأيدي حين حلت الفرصة ، بل تربصوا بالظالمين الدوائر ، ويمتوى في ذلك أعمال العصيان أو الانتقام أو التمرد أو النهب مما يدل على بعض الوعي وبعض الشعور بالظلم تهيؤا للثورات الشعبية ، فلما جار الأمير شمس الدين أحد أمراء الناصر محمد ، على الفلاحين في قسمة

المحصلون وتوعدهم ، أضمروا له الانتقام ولحقوا به وصحبه الأمير : " فلما ركبنا ،
لحقونا (كذا) الفلاحون وجابوا لنا بسياسة أطعمونا من حيث أكلنا البسياسة طربنا
جميعا ووصلنا إلى دمشق . وكانوا ستة نفر مات أربعة وتعلل اثنان " ، بل امتنع
الفلاحون عن دفع الخراج لرسول طومنبای سنة ٩٢٢هـ - ١٥١٦م والسلطان سليم
فى طريقه إلى مصر ، وقالوا ما نقدر نعطى خراجا حتى يتبين لنا إن كانت البلاد
لكم أو لابن عثمان فنبقى نورد الخراج مرتين " (١٠١) .

الهوامش

- ١- تاج العروس ، ج٢ ، ص ٢٠٠ .
- ٢- المفصل ، ج٢ ، ص ٤٦ .
- ٣- الحضارة الإسلامية ، ج ٢ ، ص ٣٤٥ .
- ٤- خطط المقریزی ، ج ١ ، ص ٨٠ .
- ٥- جرجى زيدان : تاريخ التمدن الإسلامی ، ج ٢ ، ص ٧٧ .
- ٦- المرجع السابق ، ص ٧٨ .
- ٧- المرجع السابق ، ص ٧٨ .
- ٨- المرجع السابق ، ص ٧٩ .
- ٩- يلحق العرب لون الخضرة بالسواد فتضع أحدهما محل الآخر ، من ذلك قوله تعالى حين نكر الجنتين "مدهامتان" (الرحمن -٦٤:٥٥) أى خضرون ، فوصفت الخضرة بالدهمة وهى من سواد الليل . وقال الخطيب البغدادي (تاريخ بغداد ج١ ، ص ٢٤) فى موضوع آخر : إنما سُمى السواد سوادا لأنهم قدموا يفتحون الكوفة فلما نظروا سواد النخل : قالوا : ما هذا السواد ؟
- ١٠- حسن إبراهيم حسن : تاريخ الإسلام السياسى والدينى والثقافى والاجتماعى ، النهضة المصرية ، ج ٢ ، ١٩٧٦ ، ص ٣٠٤ .
- ١١- المرجع السابق ، ص ٣٠٥ .
- ١٢- حسن إبراهيم حسن : تاريخ الإسلام ، ج ٣ ، النهضة المصرية ، ١٩٧٩ ، ص ٣١٩ .
- ١٣- الحضارة الإسلامية ، ج ٢ ، ص ٣٤٥ .
- ١٤- المرجع السابق ، ص ٣٤٦ .
- ١٥- موسوعة تاريخ العلوم العربية ، ج ٣ ، ص ١٠٧٧ .
- ١٦- المرجع السابق ، ص ١٠٨٦ .

- ١٧- نهاية الأرب ، ج ١١ ، ٦ .
- ١٨- سلمى الخضراء الجيوسى (تحرير) : الحضارة العربية الإسلامية فى الأندلس ، ج ٢ ، ص ١٣٦٧
- ١٩- المرجع السابق ، ص ١٣٦٨
- ٢٠- المرجع السابق ، ص ١٣٦٩
- ٢١- المرجع السابق ، ص ١٣٧١
- ٢٢- الدلب : شجر عظيم ، ورقه يشبه ورق الخروع ، إلا أنه أصغر منه ، ومذاقه مر وله نوار صغير خفيف أصفر ، وقشر خشبه غليظ أحمر .
- ٢٣- نهاية الأرب ، ج ١١ ، ص ١٠ .
- ٢٤- البنج هو الشيكران بالعربية ، يفتح الشين وضم الكاف وهو نبات مخدر مخبط للعقل له قضبان غلاظ وورق عراض وعلى القضبان ثمر فيه بزر شبيه ببزر الخشخاش .
- ٢٥- صنف من الصفصاف وهو كثير بأرض العرب .
- ٢٦- هو المعروف بالنجيل وهو نبات له أغصان ذات عقد ، طعمه حلو وله ورق طوال حادة الأطراف ، يعتلفه البقر وسائر المواشى .
- ٢٧- نهاية الأرب ، ج ١١ ، ص ١١ .
- ٢٨- هو صمغ الأنجذان وهو المعروف فى مصر بأبى كبير وأجوده المأخوذ من جبال كرمان وأعمالها .
- ٢٩- الخريق : نبات له ورق كلسان الحمل ، وهو أبيض وأسود ، وزهره أحمر اللون ، وله ساق جوفاء طولها نحو أربع أصابع .
- ٣٠- أى مواضع الأصول من الأرض .
- ٣١- نهاية الأرب ، ج ١١ ، ص ١٢ .
- ٣٢- الزراعة أو الحراث .

- ٣٣- نهاية الأرب ج ١١، ص ١٣.
- ٣٤- رحلة ابن بطوطة، ج ١، ص ١٨٣.
- ٣٥- المرجع السابق، ص ٢٧٢.
- ٣٦- نهاية الأرب، ج ١، ص ١٣٨.
- ٣٧- كان الرومان يعرفون أن الأرض سرعان ما تجهدا الزراعة المتوالية، وحاولوا علاجها تارة بأنواع المخصبات (الأسمدة) وتارة أخرى، زراعتها بأنواع معينة من المحصول من شأنه تقوية الأرض، غير أنهم فضلوا نظام الحقلين، فيزرعون النصف ويريحون النصف الآخر. وقد سارت هذه الطريقة في العصور الوسطى في كل جنوب أوروبا وكوديان بلاد الغال الخصبة وبعض مناطقها الشمالية، ويلاحظ أن هناك طريقة الثلاثة حقول *The Three Field Cultivation* وهذه استخدمتها ألمانيا وبمقتضاها يترك ثلث الأرض كرابا من غير زراعة في كل سنة على حين يزرع الثلثان الآخران أحدهما في الخريف والآخر في الربيع.
- ٣٨- خطط المقریزی، ج ١، ص ١٠٠-١٠١.
- ٣٩- المرجع السابق، ص ١٠١-١٠٢.
- ٤٠- النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط، ص ٢٤٢-٢٤٣.
- ٤١- المرجع السابق.
- ٤٢- المقفلات هي المحاريث الكبار، والبرش: الحرث.
- ٤٣- الأبلوجة: مكيال يسع قنطارا فما حوله من عصير القصب.
- ٤٤- خطط المقریزی، ج ١، ص ١٠٢.
- ٤٥- دائرة المعارف الإسلامية، ج ٧، ص ٢٢١.
- ٤٦- المرجع السابق، ص ٢٢٢.
- ٤٧- المرجع السابق، ص ٢٢٣.

- ٤٨- صبح الاعشى ، ج ٣ ، ص ٤٤٦ .
- ٤٩- المرجع السابق ، ص ٤٤٦ .
- ٥٠- تطور نظام ملكية الأراضى ، ص ٢٦٠ .
- ٥١- الأحكام السلطانية ، ص ١٥٣ .
- ٥٢- تطور نظام ملكية الأراضى ، ص ٢٦١ .
- ٥٣- الأحكام السلطانية ، ص ١٥٣ .
- ٥٤- تطور نظام ملكية الأراضى ، ص ٢٦١ .
- ٥٥- المرجع السابق ، نفس الصفحة
- ٥٦- المرجع السابق ، ص ٢٦٢ .
- ٥٧- البيهى الخولى : الثروة فى ظل الإسلام ، ص ٨٤
- ٥٨- المرجع السابق ، ص ٨٥
- ٥٩- تحليل الفكر الاقتصادى فى العصر العباسى الأول ، ص ٤٠٦
- ٦٠- المرجع السابق ، ص ٤٠٧ .
- ٦١- تاريخ التمدن الإسلامى ، ج ١ ، ص ٨٠ .
- ٦٢- المرجع السابق ٨٠-٨١ .
- ٦٣- معجم البلدان ، ج ١ ، ص ٤٤٦ .
- ٦٤- معجم البلدان ، ج ١ ، ص ١٧٩ .
- ٦٥- المرجع السابق .
- ٦٦- أحمد شلبى : السياسة والاقتصاد ، ص ٢٦٦ .
- ٦٧- الأحكام السلطانية ، ص ١٦٤ .
- ٦٨- دائرة المعارف الإسلامية ، ج ٤ ، ص ١٢٤ .
- ٦٩- النظم الإقطاعية ، ص ١٠ .

- ٧٠- المرجع السابق ، ص ١١ .
- ٧١- خطط المقریزی ، ج ١ ، ص ١٣٨ .
- ٧٢- القبالات ، الأراضى المقبولة بما عقد عليها من خراج ومفردھا قبالة .
- ٧٣- محمود رزق سليم ، عصر سلاطين المماليك ، ج ٢ ، ص ٢٧٥ .
- ٧٤- المرجع السابق ، ص ٢٧٦ .
- ٧٥- خطط المقریزی ، ج ١ ، ص ١٤٥ .
- ٧٦- النظم الإقطاعية ، ص ٢٩٩ .
- ٧٧- البيومى إسماعيل الشربينى : مصادرة الأملاك فى الدولة الإسلامية ، عصر سلاطين المماليك ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة تاريخ المصريين ، ج ١ ، ١٩٩٧ ، ص ٢٢٩
- ٧٨- المرجع السابق ، ص ٢٣١
- ٧٩- قاسم عبده قاسم : دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى ، عصر سلاطين المماليك ، ص ١٥٢ .
- ٨٠- تاج العروس ، ج ٣ ، ص ١٦٧ .
- ٨١- الفصل الثانى .
- ٨٢- المفصل ، ج ٧ ، ص ٢١٧ .
- ٨٣- تاج العروس ، ج ١٠ ، ص ٣٨٧ .
- ٨٤- المفصل ، ج ٧ ، ص ٢١٨ .
- ٨٥- تاج العروس ، ج ٥ ، ص ٣٤٢ .
- ٨٦- المفصل ، ج ٧ ، ص ٢١٩ .
- ٨٧- تطور نظام ملكية الأراضى ، ص ٢٠٠ .
- ٨٨- تاج العروس ، ج ٥ ، ص ٣٤٢ .

- ٨٩- المفصل ، ج ٧ ، ص ٢٢٠ .
- ٩٠- تاريخ التمدن الإسلامى ، ج ٢ ، ص ٢٧ .
- ٩٠- تطور نظام ملكية الأراضى ، ص ١٣٥-١٣٦ .
- ٩٢- المرجع السابق ، ص ٢١٣-٢١٤ .
- ٩٣- تاريخ التمدن الإسلامى ، ج ٢ ، ص ١٧٤ .
- ٩٤- المرجع السابق ، ص ١٧٥ .
- ٩٥- عصر سلاطين المماليك ، ج ٢ ، ص ٣٢٣ .
- ٩٦- مجدى عبد الرشيد بحر : القرية المصرية ، ص ٢٥٤
- ٩٧- عماد بدر الدين أبو غازى : تطور الحياة الزراعية زمن المماليك الجراكسة ، القاهرة ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، ٢٠٠٠ ، ص ١١٠
- ٩٨- المرجع السابق ، الصفحة نفسها .
- ٩٩- عصر سلاطين المماليك ، ص ٢٨٠ .
- ١٠٠- النظم الإقطاعية ، ص ٣١١ .
- ١٠١- المرجع السابق ، ص ٣١٢ .

خاتمة

بعد هذه الرحلة فى ربوع التاريخ استقرأ لجهد العقل العربى والساعد العربى فى مجال النبات والفلاحة والرى ، لنا أن نقف لنتساءل : ماذا بقى من هذا التراث ؟

إننا نستميح القارئ عنرا فى طرح هذا السؤال فى خاتمة هى بحكم طبيعتها تستغرق بضع صفحات تعد على أصابع اليد ، حيث أنه سؤال هام وخطير يتطلب دراسة مستقلة قائمة بذاتها .. نعتذر له إذن بالتبنيه إلى ذلك ، وبأننا مجرد عابرين بالإجابة مشوقين القارئ إلى أن يبحث فى مصادر أخرى عن الإجابة ومثيرين زملائنا من الباحثين أن ينطلقوا بحثا عن إجابة وافية شافية ، ونكتفى هنا بهذه الفقرات على سبيل المثال لا الحصر .

إن ما أتينا على ذكره من كتابات عربية فى هذا المجال ومن جهود عملية ، كانت من غير شك لبنات قوية فى صرح حضارة الإنسان إذا كان بعض منها قد تجاوزه العلم الآن ، فإن بعضه الآخر ما زال يحتفظ بقيمته وما زالت له نفس الأهمية . وآية ذلك هذه المصطلحات العربية التى دخلت المعاجم الأوربية ، نذكر منها (١) :

- الحنضل Alhandal - البرقوق Apricot - الخرشوف Artichohe -
- البانجان Aubergine - بندق Bundouc - الخروب Carob - قرطم
- Carthamus - قهوة Coffee - قطن Cotton - كمون Cumin - دوم Doum -
- ذرة Durra - فستق Fistic - القصبه Acazaba - الكافور Alcanfor -
- المسك Almizole - الساقية Acequia - الناعورة Noria - السد Azud -
- القادوس Alcadius - الجب Aljibe البركة Alberca - الساقية (طاحونة على
- الماء Acena) - طاحونة Tahona - المعصرة (للزيت) Almazara - المنية
- (البيت حوله حديقة) Almunia - ، وهى شائعة جزئيا فى صقلية وتعتبر شهادة
- حية على المستوى الفنى الرفيع الذى وصل إليه العرب وعلى الأهمية الكبيرة للزراعة

فى الاقتصاد والحياة الاجتماعية لتلك البلاد^(١) . كذلك يوجد فى الأسبانية الكثير من أسماء النباتات والثمار والخضروات التى تعود إلى أصل عربى مثل : نارنج (برتقال) - Naranja - ليمون Limon - الزعفران Azafran - السكر Azucar - الريحان Arrayan .

إلى غير ذلك من ألفاظ ومصطلحات .

ويؤكد (مارتن بلسنر) أن الدارس لتاريخ العلم لابد أن يتضح له الاتجاه العلمى للعلم الإسلامى ، ويتجلى هذا الاتجاه أوضح ما يكون فى المؤلفات التى وضعها العلماء المسلمون فى النبات والحيوان والمعادن ، وفى الحالات التى لم توضع فيها كتب النبات لأغراض لغوية فإن المؤلفات الإسلامية فى هذا الميدان كانت ذات طبيعة زراعية أو صيدلانية . وبالرغم من أن من الصحيح أنه " كانت توجد فى جميع هذه الميادين مؤلفات قديمة ترجمت إلى العربية كان يمكن أن تكون نموذجاً يحتذى به " ، فإن استفادة المؤلفات العربية الأصلية من تلك النماذج كانت فى هذا الميدان أقل منها فى الميادين الأخرى^(٢) .

فكتاب النبات الذى ورد ذكره فى قوائم مؤلفات أرسطو ، والذى يعرف بأنه منحول ، يمثل مظهراً فريداً لتراث الإسلام فى الغرب ، فهذا الكتاب هو ترجمة يونانية للصيغة اللاتينية التى عملها الفرد دى سارشل Alfred de Sarshel لكتاب النبات الذى ألفه فى الأصل نيقولا دمشقى Nicholaus Damascenus المولود حوالى عام ٦٤ ق .م والذى كان الفرد قد قرأه فى ترجمة عربية مختصرة . وقد نشر نص الترجمة العربية لهذا الكتاب أ . ح أربرى A . J . Arberry خلال عامى ١٩٣٣ ، ١٩٣٤ ، كما نشرها أيضاً الدكتور عبد الرحمن بدوى سنة ١٩٥٤^(٣) . بل إن مؤلفات ثيوفراسطس Theophrastus فى النبات ، المقتبسة مباشرة عن أرسطو ، لم تكن معروفة فى عالم الإسلام ، إذ كان فى متناول علماء المسلمين فى الفلاحة مجموعة نصوص زراعية أقدم جمعها كاسيونوس باسوس سكولا ستيكوس

Cassians Bassus Scholasticus لامبراطور الروم البيزنطيين قسطنطين السابع ، وقد عرفت مجموعة النصوص هذه باسم الزراعة Geoponica^(٥) .

وإذا كان البعض يذهب إلى أنه لا يعرف حتى الآن إن كانت مؤلفات المسلمين فى النبات بالذات مثل كتاب النبات لأبى حنيفة الدينورى قد تركت أى أثر على الغرب ، إلا أن هذا الأثر يبدو حقيقة واقعة إلى حد ما بالنسبة لمؤلفات علماء المسلمين فى الزراعة والفلاحة ، فقد ترجمت إلى اللاتينية مقتطفات مطولة من (كتاب الفلاحة النبطية) لابن وحشية ، كما ترجمت إلى اللغة القشتالية فى العصور الوسطى كتابات عالمين أندلسيين فى الزراعة هما ابن واند (توفى سنة ٤٦٧هـ - ١٠٧٥م) وابن بصال (توفى سنة ٤٩٩هـ - ١١٠٥م)^(٦) .

وإذا كنا قد أثبتنا عددا من الألفاظ والمصطلحات العربية التى دخلت اللغات الأوروبية إلا أن الأمر لم يقف عند هذا الحد ، بل إن شيوع مثل هذا الألفاظ والمصطلحات ، إنما هو نتيجة لإدخال العديد من مسمياتها إلى أوروبا وخاصة فى قطاعها الجنوبى ، ويقول م. أ. كوك M.A Cook إن قائمة النباتات التى يقال أن مسلمى العصور الوسطى الأوائل أدخلوها إلى جنوب أوروبا هى قائمة طويلة . ويقال أن أول حاكم أموى فى أسبانيا أحضر معه " نباتات عجيبة وأشجار نبيلة " من الشام وغيرها . والنوع الوحيد المحدد من الفواكه الذى ورد ذكره فى هذا الصدد ، هو نوع خاص من الرمان ، ولذا يجب بصورة عامة استنتاج وصول النباتات الجديدة من وجود شواهد تثبت زراعتها فى الفترة الإسلامية من جهة وعدم وجود مثل هذه الشواهد فى الفترة السابقة على الإسلام^(٧) من جهة أخرى .

فبالنسبة للفترة الإسلامية توجد مصادر موثوق بها إلى حد ما تحدد لنا النباتات التى كانت تزرع ، فبالإضافة إلى المعلومات المتناثرة فى كتابات الجغرافيين المسلمين ، فقد بقيت الكتابات المتعلقة بعلم الزراعة فى أسبانيا الإسلامية ، وهذه الكتب تلقى ضوءا على زراعة العصور الوسطى يزيد بكثير عما نجده فى تلك الهراء الألبى الذى يزرع به التراث الكلاسيكى الموجود فى البلاد الواقعة إلى الشرق وهذا يعنى أن

المعلومات فى هذه الحالة كما فى بقية الحالات بصورة عامة ، متوفرة بالنسبة لاسبانيا أكثر بكثير منها بالنسبة لصقلية (٨) .

وتوجد فى الواقع حالات لا تتوفر فيها المعلومات عن صقلية إلا بالنسبة إلى الفترة السنورماندية ، أما الأوضاع فى الفترة الإسلامية نفسها ، فلا يمكن معرفتها إلا بالاستنتاج .

على أن علينا بصورة عامة أن لا نشكو أكثر مما يجب من نوعية المعلومات عن العالم العربى فيكى أن نعرف أن الأرز والقطن وقصب السكر أصبحت جزءا لا يتجزأ من الزراعة الأندلسية كما يظهر من (التقويم القرطبى) ، وهو تقويم يعود إلى منتصف القرن العاشر .

وكان هناك أسلوب (هيدروليكى) ينتمى بصورة واضحة نوعا ما إلى التراث الإسلامى فيما يقول (كوك) (٩) رغم أنه (أى الأسلوب) لا يظهر إلا قليلا فى جنوب أوربا ، وعندما يظهر فإنه يكون فى سياق (حضرى) أكثر منه زراعى . هذا الأسلوب هو القناة (القنوات) وهى مجرى للماء تحت الأرض يتكون عن طريق الربط بين سلسلة من الآبار ويستخدم فى استنباط موارد المياه الجوفية فى مواضع قد تكون على مسافات شاسعة ، وهى تظهر فى مناطق كثيرة فى شمال أفريقيا فى الفترة الإسلامية . وفى أسبانيا تظهر بصورة رئيسية فى ضواحي مدريد . ولقد كان إيجاد شبكة مجارى المياه الجوفية هذه هو الذى جعل من الممكن وجود مدينة مثلها تقوم على أرض تتصف بجفاف سطحها ، وذلك قبل تحديد شبكات المياه فى هذه المدينة فى منتصف القرن الماضى ، ويبدو من المحتمل جدا أن يكون المسلمون هم الذين أدخلوا هذا الأسلوب ، فليس لمدريد أى تاريخ يذكر قبل الفترة الإسلامية (ولعل الاسم نفسه ذو أصل عربى ويتعلق بهذه الممرات المائية) .

وإذا كان التاريخ العربى قد بدأ يشهد فترة ضعف وتدهور فى أواخر الدولة المملوكة وبعض فترات العهد العثمانى ، إلا أننا نرى بعض الجهود العلمية الطيبة التى

شهدها عالمنا العربي فى أوائل القرن العشرين لعدد من العلماء والباحثين يمكن أن نظلّمهم كثيرا لو حاولنا أن نناقش ما قاموا به من جهود فى هذه السطور الختامية .

.. وهكذا كان العرب - فى ظل عقيدتهم - رسل حضارة لا بمعنى أنهم كانوا نقلّة لها وإنما بمعنى القيام بجهد الإبداع والابتكار واستكمالاً لمسيرة جهود سابقة للأمم سابقة ثم إيصال الناتج إلى أمة تالية وحضارة جديدة لتستمر جذوة التقدّم البشرى إلى أمام .

ونحن إذ نسوق هذه الصورة لا نقدمها كأسلوب من أساليب التخنى بالماضى والوقوف عند هذا الحد. وإنما لنقول لأنفسنا ولغيرنا : إذا كنا قد استطعنا أن نفعل ذلك منذ قرون طويلة أليس هذا يثبت أن فى مقدرونا أن نفعل أكثر منه فى القرون الحالية والتالية ، وأن ذلك لا يتم إلا بتوفير الأسباب الضرورية ، وأن هذه الأسباب معظمها فى أيدينا .. فما الذى يجعلنا إذن ننتظر ؟

الهوامش

- ١- مختار القاضى : أثر المدنية الإسلامية فى الحضارة الغربية ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ١٩٧٢، ص ٢٢٢-٢٢٣.
- ٢- شاخت وبوزدرت : تراث الإسلام ، ترجمة محمد زهير السمهودى ، عالم المعرفة ، الكويت ، العدد (٨) ، القسم الأول ، أغسطس ١٩٧٨ ، ص ١٣٧.
- ٣- شاخت وبوزورت : تراث الإسلام ، ترجمة حسين مؤنس وإحسان صدقى العمدة ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد (١٢) - القسم الثالث ، ديسمبر ١٩٨٧ ، ص ١٣٠.
- ٤- فى النفس لأرسطو طاليس ، كتاب نشره عبد الرحمن بدوى (القاهرة ١٩٥٤) مع ثبت بمؤلفات أرسطو .
- ٥- تراث الإسلام ، القسم الثالث ، ص ١٣١.
- ٦- المرجع السابق، ص ١٣٢.
- ٧- تراث الإسلام ، القسم الأول ، ص ٣٠٤.
- ٨- المرجع السابق ، ص ٣٠٥.
- ٩- المرجع السابق ، ص ٣٠٧.

المراجع

- ١- إبراهيم على طرخان : النظم الإقطاعية فى الشرق الأوسط والعصور الوسطى ، دار الكاتب العربى ، القاهرة ، ١٩٦٨ .
- ٢- إبراهيم يوسف الشتلة : سد مأرب واحد من أضخم سدود الجزيرة العربية وأشهرها ، المجلة العربية ، الرياض ، العدد (٦٣) ربيع الثانى ١٤٠٣هـ - فبراير ١٩٨٣ .
- ٣- ابن أبى أصيبعة : عيون الأنبياء فى طبقات الأطباء ، دار الثقافة بيروت ، ١٩٨١ .
- ٤- ابن النديم : الفهرست ، دار المعرفة ، بيروت ، د.ت .
- ٥- ابن إياس (محمد بن أحمد) : بدلع الزهور فى وقائع الدهور ، كتآب الشعب (٩٠) القاهرة ، ١٩٦٠ .
- ٦- ابن بطوطة : رحلة بطوطة المسماة تحفة النظآر فى غرائب الأسفار ، تحقيق على المنتصر الكثنانى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٩٧٥ .
- ٧- ابن جبير : رحلة ابن جبير ، دار التراث ، بيروت ، ١٩٦٨ .
- ٨- ابن حوقل : المسالك والممالك ، نشر دى خويه ، ليدن ، ١٨٧٣ .
- ٩- ابن خلدون : المقدمة ، كتآب الشعب ، القاهرة ، ١٩٧٠ .
- ١٠- ابن منظور : لسان العرب ، دار المعارف ، القاهرة ، د.ت .
- ١١- البهى الخولى : الثروة فى ظل الإسلام ، الكويت ، دار القلم ، ١٩٨١ ، ط٤
- ١٢- البيومى إسماعيل الشربينى : مصادرة الأملاك فى الدولة الإسلامية (عصر سلاطين المماليك) ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة تاريخ المصريين ، ١٩٩٧ .

- ١٣- الجاحظ : البخلاء ، تحقيق محمد على الزغبى ، مكتبة العرفان ، بيروت ، ١٩٨١ .
- ١٤- إحسان صدقى العمدة : الخبز فى الحضارة العربية الإسلامية ، الكويت ، مجلس النشر العلمى بجامعة الكويت ، ١٩٩٢ .
- ١٥- أحمد إبراهيم الشريف : مكة المدينة فى الجاهلية وعهد الرسول ، القاهرة ، دار الفكر العربى د.ت .
- ١٦- أحمد بن داود الدينورى : النبات ، حققه وشرحه برتھار لفين ، بيروت ، دار القلم ، ١٩٧٤ .
- ١٧- أحمد أحمد بدوى : الحياة العقلية فى عصر الحروب الصليبية ، دار نهضة مصر ، القاهرة ، ١٩٧٢ .
- ١٨- أحمد أمين : ضحى الإسلام ، النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٦ .
- ١٩- أحمد حسين شرف الدين : اليمن عبر التاريخ ، مطبعة السنة المحمدية ، القاهرة ، ١٩٦٤ .
- ٢٠- أحمد بن داود الدينورى : النبات ، حققه وشرحه برتھار لفين ، بيروت ، دار القلم ، ١٩٧٤ .
- ٢١- أحمد رمضان أحمد : الرحلة والرحالة المسلمون ، دار البيان العربى ، د.ت .
- ٢٢- أحمد شلبى : السياسة والاقتصاد فى التفكير الإسلامى ، القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٦٧ .
- ٢٣- أحمد عبد الباقى : معالم الحضارة العربية فى القرن الثالث ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩١ .
- ٢٤- أحمد عبد الحليم الجندى : القرآن والمنهج العلمى المعاصر ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٤ .

- ٢٥- أحمد عبد السلام الكردانى (إعداد وتقديم عن كتابات محمد أحمد الغمراوى) :
نماذج من الإعجاز العلمى للقرآن ، القاهرة ، دار الشعب ، ١٩٧٨
- ٢٦- أحمد عبد القادر المهندس وعبد الملك العبد الله الخيال : نباتات حقب الحياة
القديمة من المملكة العربية السعودية ، الرياض ، العدد (٤٩) السنة الخامسة ،
رجب ١٤٠١هـ - مايو ١٩٨١.
- ٢٧- أحمد عيسى : تاريخ النبات عند العرب ، جامعة فؤاد الأول ، كلية الطب ،
مطبعة الاعتماد ، القاهرة ، ١٩٤٤.
- ٢٨- أحمد فريد رفاعى : عصر المأمون ، القاهرة ، منبوعة دار الكتب المصرية ،
١٩٢٨ ، ط٤ ، ج ١
- ٢٩- أحمد محمد الحوفى : الحياة العربية من الشعر الجاهلى نهضة مصر ، القاهرة ،
١٩٧٢.
- ٣٠- _____ : من أخلاق النبى ، دار نهضة مصر القاهرة ، ١٩٧٩.
- ٣١- إخوان الصفا : رسائل إخوان الصفا خلال الوفاء ، تحقيق خير الدين الزركلى ،
المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة ، ١٩٢٨.
- ٣٢- الخوارزمى (محمد بن أحمد بن يوسف) : مفاتيح العلوم ، منشورات مكتبة
الكلبيات الأزهرية ، القاهرة ، ١٩٨١.
- ٣٣- أدم ميتز : الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى ، ترجمة محمد عبد
الهادى أبو ريدة ، دار الكتاب العربى ، بيروت ، ١٩٦٧.
- ٣٤- السيد أحمد أفندى الرشيدى : عمدة المحتاج و علمى الأدوية والعلاج .
- ٣٥- السيد محمد مرتضى الزبيدى : تاج العروس ، المطبعة الخيرية ، القاهرة ،
١٣٠٦هـ .

- ٣٦- السيوطى (جلال الدين) : حسن المحاضرة فى تاريخ مصر والقاهرة ، تحقيق محمود أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، ١٩٦٨ .
- ٣٧- القرطبي : الجامع لأحكام القرآن ، دار الشعب ، القاهرة ، ١٩٧٠ .
- ٣٨- القلقشندى (أبو العباس أحمد بن على) : صبح الأعشى فى صناعة الإنشاء ، وزارة الثقافة والإرشاد القومى ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة ، القاهرة ، ١٩٦٣ .
- ٣٩- الكتانى : نظام الحكومة النبوية المسمى الترتيب الإدارية ، دار الكتاب اللبنانى ، بيروت ، د.ت .
- ٤٠- المارودى : الأحكام السلطانية ، دار الفكر ، القاهرة ، ١٩٨٣ .
- ٤١- المسعودى (أبو الحسن على بن الحسين بن على) : مروج الذهب ومعادن الجوهر ، تحقيق محيى الدين عبد الحميد ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٩٨٢ .
- ٤٢- المسعودى : أحسن التقاسيم فى معرفة الأقاليم ، د. خويه ، ليدن ، ١٩٠٦ .
- ٤٣- المقرئزى (تقى الدين أبو العباس أحمد بن على) كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقرئزية ، مؤسسة الحلبي القاهرة ، د.ت .
- ٤٤- أمينة أحمد إمام الشوريجى : رؤية الرحالة المسلمين للأحوال المالية والاقتصادية لمصر فى العصر الفاطمى ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة تاريخ المصريين ، ١٩٩٤ .
- ٤٥- أنور أبو سويلم : المطر فى الشعر الجاهلى ، بيروت ، دار الجيل ، ١٩٨٧ .
- ٤٦- أنور عبد العليم : الملاحه وعلوم البحار عند العرب ، عالم المعرفة ، المجلس الوطنى والعلوم والآداب ، الكويت ، العدد (١٣) ، يناير ١٩٧٩ .

- ٤٧- النويرى (شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب ٦٧٧-٧٣٣هـ) : نهاية الأرب فى فنون الأدب ، وزارة الثقافة والإرشاد القومى ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة ، القاهرة ، د.ت.
- ٤٨- بلاشير : تاريخ الأدب العربى ، ترجمة إبراهيم الكيلانى ، دمشق ، ١٩٥٦.
- ٤٩- بهجت كامل التكريتى : الطائف ، رافد من روافد الثقافة العربية الإسلامية ، مجلة الفيصل ، الرياض ، العدد الرابع ، السنة الأولى ، شوال ١٣٩٧ هـ سبتمبر ١٩٧٧.
- ٥٠- بوكاى (موريس) : التوراة والإنجيل والقرآن والعلم ، ترجمة نخبة من الدعاة ، دار الكندى ، بيروت ، ١٩٧٨.
- ٥١- توفيق الطويل : أسس الفلسفة ، النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٥.
- ٥٢- _____ : فى تراثنا العربى والإسلامى ، الكويت ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، سلسلة عالم المعرفة (٨٧) ، ١٩٨٥
- ٥٣- جرجى زيدان : تاريخ آداب اللغة العربية ، دار الهلال ، القاهرة د.ت.
- ٥٤- _____ : تاريخ التمدن الإسلامى ، دار الهلال ، د.ت.
- ٥٥- جلال الدين خانجى : القرآن والدورة الهيدروجينية ، المجلة العربية ، الرياض ، السنة الثانية ، العددان ١٠ ، ١١ ، شعبان / رمضان (يوليو / أغسطس) ١٩٧٨.
- ٥٦- جواد على : المفصل فى تاريخ العرب قبل الإسلام ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٠.
- ٥٧- جوستاف لوبون : حضارة العرب ، ترجمة عادل زعيتز ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٠
- ٥٨- حاجى خليفة : كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٨٢.

- ٥٩- حسن إبراهيم حسن : تاريخ الإسلام السياسى والدينى والتقاى والاجتماعى ، النهضة المصرية ، ١٩٧٦ .
- ٦٠- حسن محمد الشماع : سد مأرب من عجائب العالم القديم ، مجلة الفيصل ، الرياض ، العدد (٣٧) رجب ١٤٠٠هـ - مايو /يونيو ١٩٨٠ .
- ٦١- حسين مؤنس : تاريخ الجغرافية والجغرافيين فى الأندلس ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٨٦ ، ط٢ ، ٢٠٥م .
- ٦٢- حمود العودى : المدخل الاجتماعى فى دراسة التاريخ والتراث العربى القديم ، دراسة عن المجتمع اليمنى ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٠ .
- ٦٣- دائرة المعارف الإسلامية ، مطبعة الشعب ، القاهرة .
- ٦٤- دونالد ر . هيل : العلوم والهندسة فى الحضارة الإسلامية ، ترجمة أحمد فؤاد باشا ، الكويت ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، سلسلة عالم المعرفة ، ٢٠٠٤ .
- ٦٥- رابطة العالم الإسلامى : إعجاز القرآن الكريم فى وصف أنواع الرياح والسحاب والمطر ، مكة المكرمة ، هيئة الإعجاز العلمى ، ١٤٢١هـ ط٢
- ٦٦- رشدى راشد (إشراف) : موسوعة تاريخ العلوم العربية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٥
- ٦٧- زغول النجار : النبات فى القرآن الكريم ، القاهرة ، مكتبة الشروق الدولية ، ٢٠٠٤
- ٦٨- زكى نجيب محمود : جابر بن حيان ، سلسلة أعلام العرب (٣) ، مكتبة مصر ، القاهرة ، مارس ١٩٦٢ .
- ٦٩- زيدان عبد الباقى : العمل والعمال والمهن فى الإسلام ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

- ٧٠- س. م. ضياء الدين علوى : الجغرافيا العربية فى القرنين التاسع والعاشر الميلاديين ، تعريب وتحقيق عبد الله يوسف الغنيم وطه محمد جاد ، فى سلسلة علمية تصدر عن وحدة البحث والترجمة قسم الجغرافيا بجامعة الكويت ، الجمعية الجغرافية الكويتية ، الكويت ، ١٩٨٠.
- ٧١- سعيد إسماعيل على : العمل فى الفكر التربوى الإسلامى ، بحوث المؤتمر الفكرى الثانى للتربويين العرب ، بغداد ، حزيران ١٩٧٨.
- ٧٢- _____ : ديمقراطية التربية الإسلامية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٢.
- ٧٣- سلمى الخضراء الجيوسى (تحرير) : الحضارة العربية الإسلامية فى الأندلس ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٩ ، ط ٢ ، ج ٢.
- ٧٤- شاخت وبوزورث : تراث الإسلام ، ترجمة محمد زهير السهمورى ، عالم المعرفة ، الكويت ، العدد (٨) ، القسم الأول ، أغسطس ١٩٧٨.
- ٧٥- _____ : تراث الإسلام ، ترجمة حسين مؤنس واحسان صدقى العهد ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد (١٢) ، القسم الثالث ، ديسمبر ١٩٧٨.
- ٧٦- شوقى ضيف : العصر الجاهلى ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٢ ، ط ١٠.
- ٧٧- صحيح البخارى : مطابع الشعب ، القاهرة ، ١٣٧٨ هـ .
- ٧٨- طاش كبرى زاده : مفتاح السعادة ومصباح السيادة فى موضوعات العلوم ، دار الكتب الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦٨.
- ٧٩- عباس محمود العقاد : أثر العرب فى الحضارة الأوربية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٤٦.
- ٨٠- عبد الحليم الجندى : القرآن والمنهج العلمى المعاصر ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٤.

- ٨١- عبد الرحمن حميدة : الرقة ، البطيخ الأحمر ، مجلة الفيصل العدد (٤٢) ،
 ذو الحجة ١٤٠٠هـ - أكتوبر / نوفمبر ١٩٨٠.
- ٨٢- عبد الرحمن حميدة : بصرى عنقود العنب ، مجلة الفيصل الرياض ، العدد
 (٣) ، جمادى الأولى ١٤٠٠هـ - مارس / أبريل ١٩٨٠.
- ٨٣- عبد الحليم منتصر : من تاريخ العلم عند العرب ، ابن وحشية وكتابة فى
 الفلاحة ، مجلة العربى ، الكويت ، العدد (٢٠٠) ، يوليو ١٩٧٥.
- ٨٤- عبد الله أبو السعود : فقه العبادات ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٢.
- ٨٥- عبد الله جبريل مقداد : القيم العربية الأصيلة من شعرنا القديم ، عمان ، الأردن ،
 ١٩٩٦
- ٨٦- عبد الله عبد الجبار ، ومحمد عبد المنعم خفاجى : قصة الأدب فى الحجاز فى
 العصر الجاهلى ، القاهرة ، مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٩٨٠
- ٨٧- عبد الهادى النجار : الإسلام والاقتصاد ، سلسلة عالم المعرفة (٦٣) ، الكويت ،
 مارس ١٩٨٣.
- ٨٨- عصام عباس محمد على نقلى : تحليل الفكر الاقتصادى فى العصر العباسى
 الأول ، مكة المكرمة ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامى ،
 ١٤١٦هـ
- ٨٩- على عبد الله الدفاع : إسهام علماء العرب والمسلمين فى علم النبات ، بيروت ،
 مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٥
- ٩٠- _____ : إسهام علماء العرب والمسلمين فى الصيدلة ، بيروت ، مؤسسة
 الرسالة ، ١٩٨٥
- ٩١- على العتوم : قضايا الشعر الجاهلى : عمان ، مكتبة الرسالة الحديثة ، ١٩٨٢

- ٩٢- عماد بدر الدين أبو غازي : تطور الحياة الحيازة الزراعية زمن المماليك الجراكسة ، القاهرة ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، ٢٠٠٠
- ٩٣- عماد الدين خليل : رحلة مع دنيا النبات فى كتاب الله ، مجلة العربى ، الكويت ، السنة (٢١) ، العدد (٢٤٢) ، يناير ١٩٧٩ .
- ٩٤- عمر الدسوقي : الفتوة عند العرب دار نهضة مصر ، القاهرة ١٩٦٦ .
- ٩٥- عمر رضا كحالة : العلوم البحتة فى العصور الإسلامية ، مطبعة الترقى : دمشق ، ١٩٧٠ .
- ٩٦- عمر فروخ : تاريخ العلوم عند العرب ، دار العلم للملايين بيروت ، ١٩٧٠ .
- ٩٧- قاسم عبده قاسم : دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى ن عصر سلاطين المماليك ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٩ .
- ٩٨- ابن قيم الجوزية : الطب النبوى ، دن ، دوت ، دم
- ٩٩- كراتشكوفسكى : تاريخ الأدب الجغرافى ، نقله إلى العربية صلاح الدين عثمان هاشم ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٥٧ .
- ١٠٠- مجدى عبد الرشيد بحر : القرية المصرية فى عصر سلاطين المماليك ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة تاريخ المصريين ، ١٩٩٩ .
- ١٠١- مجلة الفيصل : النخيل ، موضوع خاص ، مجلة الفيصل الرياض ، العدد الخامس ، السنة الأولى ، ذى القعدة ١٣٩٧هـ - أكتوبر ١٩٧٧ .
- ١٠٢- محمد الحبيب الهيلة : تونس الخضراء ، مجلة الفيصل ، الرياض ، العدد (٣٨) ، شعبان ١٤٠٠هـ / يوليو ١٩٨٠ .
- ١٠٣- محمد الحمدان : الأفلاج : مدينة البحيرات ، مجلة الفيصل الرياض ، العدد (٣٦) ، جمادى الآخر ١٤٠٠هـ / أبريل / مايو ١٩٨٠ .

- ١٠٤- محمد الصادق عفيفي : تطور الفكر العلمي عند المسلمين الخانجي ، القاهرة ، ١٩٧٧ .
- ١٠٥- محمد عبد القادر بافقيه : تاريخ اليمن القديم ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨٥
- ١٠٦- محمد حسين هيكل : الفاروق عمر ، النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٦٣ .
- ١٠٧- محمد رشيد رضا : تفسير القرآن الكريم المسمى بتفسير المنار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٢ .
- ١٠٨- محمد صالح سمك : أمير الشعر في العصر الحديث ، امرؤ القيس ، القاهرة ، مكتبة نهضة مصر ، ١٩٢٩
- ١٠٩- محمد عبد الحميد عيسى : تاريخ التعليم في الأندلس ، دار الفكر العربي ، ١٩٨٢ .
- ١١٠- محمد بن عبد العزيز بن عبد الله : الوقف في الفكر الإسلامي ، دم ، وزارة الأوقاف ، المملكة المغربية ، ١٩٩٦ ، ج١
- ١١١- محمد عبد الغنى حسن : الشريف الإدريسي ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، سلسلة أعلام العرب (٩٧) ، ١٩٧١ .
- ١١٢- محمد عبد المنعم الجمال : التفسير الفريد للقرآن المجيد ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ١٩٧١ .
- ١١٣- محمد عثمان نجاتي : الإدراك الحسي عند ابن سينا ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦١ .
- ١١٤- محمد علي نصر الله : تطور نظام ملكية الأراضي في الإسلام ، دار الحدائث ، بيروت ، ١٩٨٢ .
- ١١٥- محمد عيسى صالحية ، و إحسان صدقي العمدة : مفتاح الراحة لأهل الفلاحة لمؤلف مجهول ، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٨٤

- ١١٦- محمد فؤاد عبد الباقي : المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم مطابع الشعب ، القاهرة ، ١٩٧٨ .
- ١١٧- محمد كامل حنة : القيم الدينية والمجتمع ، سلسلة أقرأ (٨٦) دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٤ .
- ١١٨- محمد مصطفى المراغى : حديث رمضان ، دار الهلال ، سلسلة كتاب الهلال ، العدد (١٤) مايو ١٩٥٢ .
- ١١٩- محمد نذير سنكرى : النبات الاقتصادى لجزيرة العرب عند الدينورى ، مجلة الفيصل ، الرياض ، العدد (٢٤) ، جمادى الآخر ١١٩٩- مايو ١٩٧٩ .
- ١٢٠- محمود الشرقاوى : بيع ثمار البساتين أول ظهورها ، مجلة الأزهر ، السنة (٤٥) ، أول ١٣٩٣هـ - أبريل ١٩٧٣ .
- ١٢١- محمود رزق سليم : عصر سلاطين المماليك ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ١٩٦٢ .
- ١٢٢- محمود عرفة محمود : العرب قبل الإسلام ، القاهرة ، دار الثقافة العربية ، ١٩٩٨ .
- ١٢٣- المورد : مجلة تراثية ، بغداد ، وزارة الثقافة والإعلام ، م ١٤ ، العدد الرابع ، ١٩٨٥ .
- ١٢٤- مختار القاضى : أثر المدنية الإسلامية فى الحضارة الغربية المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ، ١٩٧٢ .
- ١٢٥- مصطفى السباعى : اشتراكية الإسلام ، دار مطابع الشعب ، القاهرة ، ١٩٦٢ .
- ١٢٦- مصطفى نظيف : الحسن بن الهيثم : بحوثه وكشوفه البصرية ، جامعة القاهرة ، ١٩٤٣/٤٢ ، ج ١ .
- ١٢٧- ناجى معروف : أصالة الحضارة العربية ، دار الثقافة العربية ، بيروت ، ١٩٧٥ .
- ١٢٨- _____ : المدارس الشرايية ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ١٩٦٥ .

- ١٢٩- نادى الطائف الأدبى : سوق عكاظ فى التاريخ والأدب ، إعداد لجنة الآثار التاريخية مطابع الزايدى بالطائف ، د.ت ، ط١.
- ١٣٠- ناصر الدين الأسد مصادر الشعر الجاهلى ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٨ ، ط٥ .
- ١٣١- ويندل فيليس : كنون مدينة بلقيس ، بيروت ، ١٩٦١.
- ١٣٢- ياقوت الحموى : معجم البلدان ، دار الصادر ، بيروت ، ١٩٧٩.